الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: الحقـــوق والعلـــــوم السياسية.

قسم: العلوم السياسية.

رقم: .....

ميدان: الحقـــوق والعلـــــوم السياسية

فرع: تنظيم اداري وسياسي.

تخصص: إدارة وحكامة محلية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبة: رميسة الحيول

تحت عنوان

سياسة التشغيل والتنمية المحلية في الجزائر

(دراسة حالة: مديرية النشاط الاجتماعية والتضامن لولاية برج بوعريريج 2010-2016)

لجنة المناقشة:

د/ حسام الدين بوعيسي	جامعة: مسيلة	رئيســا
د/ فاطمة بودرهم	جامعة: مسيلة	مشرفا ومقررا
أ/ ليندة بوعنان	جامعة: مسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ((يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير)) الآية 11 من سورة المجادلة.

يقول أيضا: ((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون)) الآية 105 من سورة التوبة.

الإهـــــــــــداء

إلى من قال فيهما المولى عز وجل (وبالوالدين إحسانا) إلى النور الذي أضاء دربي وجعلا السعادة رمزا يحمله قلبي إلى رجائي في شدتي وعزائي إلى من كرسا حياتهما في سبيل إعدادي وإسعادي إلى من تعبا في حياتهما من أجل تربيتي وتعليمي وسأظل أعترف بجميلهما مدى الحياة إلى القلبين اللذين لا يعرفان إلا الحب والعطاء إلى أول كلمة نطقها لساني إلى رمز العطف والحنان (أمي) إلى الذي لبس ثوب التعب وألبسني ثوب الراحة والهناء إليك يا العزيز (أبي).

إلى أختي العزيزة (نور الهدى).

إلى إخوتي الأعزاء (أسامة، ياسر، أيمن).

إلى جدي إبراهيم، جدتي وناسة وجدتي مسعودة.

إلى أخوالي وخالتي أعمامي وعماتي وأولادهم وأخص بالذكر بنت خالتي خولة.

إلى أختاي العزيزتين اللتين لم تلدهما أمي (أمينة وأسماء).

إلى صديقات الدراسة (ليندة، رحمة، وهيبة، زهرة).

إلى صديقاتي اللواتي جمعتني بهن الجامعة (جميلة، فطيمة، صونية، ليندة، نوال).

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد أهدي هذا البحث المتواضع.

رميســـــــة الحيول

شـــــــــــكر و تقـــــــــدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين". سورة النمل الآية 19

"ولئن شكرتم لأزيدنكم". سورة إبراهيم الآية 7

والصلاة والسلام على رسوله القائل: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

يعجز القلم عن الرفع ويعجز اللسان عن المدح وتعجز الكلمات عن الفصح أما بعد:

أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده على إعانته لي في إنجاز هذا البحث وأسأله التوفيق والمزيد من النجاح.

أتقدم بشكري الجزيل إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "بودرهم فاطمة" التي كانت لي خير سند في كل مراحل إعداد المذكرة، ولم تبخل بوقتها وعلمها وخبرتها، وكانت لتوجيهاتها السديدة الأثر الكبير في إنجاز هذه الدراسة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية المحكمين على إعانتهم وتوجيهاتهم لنا.

وما تبقى لي إلا أن أتوجه بخالص شكري وتقديري لكل يد أسهمت في انجاز هذا البحث، ولكل صاحب فكر أو رأي فتح أمامي آفاق أرحب ومجالات أوسع للمعرفة سواء من قريب أو من بعيد.

وفي الأخير نسأل الله أن تكون هذه الدراسة بمثابة السراج المنير لطريق العلم وتطهيره من شوائب وظلام الجهل برحمتك يا أرحم الراحمين يا رب العالمين.

رميســـــة الحيول

مقدمة

يعد العمل، منذ القدم من أهم العناصر التي تعتمدها الحياة البشرية، من أجل البقاء والتأمين الرزق، لكن نتيجة التطورات التي شهدها العالم، من الثورة الصناعية وظهور التكنولوجيا، بالإضافة إلى الأزمات الإقتصادية، أدى إلى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها، فهي تحدث نتيجة الإختلالات في سوق العمل بسبب تجاوز عرض العمل الطلب عليه، مما جعل الكثير من الأفراد القادرين والمؤهلين يبحثون عنه دون جدوى.

فكل الدول متقدمة كانت أو متخلفة، تسعى جاهدة للقضاء على مشكل الفقر بسبب توسع حجم البطالة في صفوف الشباب على الخصوص، وقد أكدت الدراسات و الإحصائيات أن الدول المتخلفة عامة والعربية خاصة تعاني من ارتفاع نسبة البطالة، كحالة الجزائر على إعتبار أنها من الدول العربية تعاني من مشاكل إقتصادية و إجتماعية سببها البطالة، لذلك قامت الحكومة الجزائرية بتكثيف جهودها بتبني عدة سياسات من بينها سياسة التشغيل، كمحاولة منها لتقليص نسبة البطالة، ورفع قدرات التشغيل من أجل خلق التوازن الاقتصادي، الاشباع الاجتماعي والاستقرار السياسي، إلا أنه في السنوات الأخيرة أصبحت سياسة البلاد تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة والتي لا تتحقق في غياب التنمية المحلية.

فالتنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة من الموضوعات التي تحظى باهتمام الباحثين والدارسين، وحتى الدول النامية منها الجزائر، التي تسعى إلى الإنتقال بمجتمعاتها من حالة التخلف، الركود والضعف إلى حالة التقدم، الرقي والرفاه.

الإشكالية:

لدراسة هذا الموضوع صغت وحددت الإشكالية على النحو التالي:

هل ساهمت سياسة التشغيل التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المحلية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

- ماهي دواعي الإهتمام بسياسة التشغيل؟
- ماهي برامج و أجهزة التشغيل في الجزائر؟
- ماهي تأثيرات سياسة التشغيل الفعلية على واقع التنمية المحلية بولاية برج بوعريريج؟

فرضيات الدراسة:

من خلال طرح الإشكالية وعرض الأسئلة الفرعية أطرح الفرضيات التالية:

- ساهمت سياسة التشغيل في التنمية المحلية مساهمة إيجابية، حيث زدا الإنتاج و إمتصت البطالة.
- بعض سياسات التشغيل لم تساهم في التنمية المحلية، حيث زادت معدلات الفقر وارتفعت نسبة الأمية والبطالة في أوساط الشباب على الخصوص.

أهمية الدراسة العلمية والعملية:

تستمد الدراسة أهميتها العلمية والعملية في كونها تتناول موضوعا هاما تمثل في سياسة التشغيل والتنمية المحلية:

فمن الناحية العلمية تمثل في محاولة إثراء الدراسات المتعلقة بدور سياسة التشغيل في تحقيق التنمية المحلية، لما لها من دور فعال في المساهمة في القضاء على مشكلات التنمية المحلية، من خلال خلق مناصب الشغل، والقضاء ولو نسبيا على ظاهرة الفقر في أوساط المجتمع خاصة المجتمع المحلي.

أما من الناحية العملية تكمن أهمية الموضوع في دراسة برامج التشغيل التي تعمل مديرية النشاط الإجتماعي والتضامن على تنفيذها على المستوى المحلي، وإبراز مدى إسهام هذه البرامج في توفير مناصب الشغل وتقليص البطالة، حيث يعد الشغل مطلب أساسي من مطالب التنمية المحلية.

مبررات اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- **الأسباب الذاتية:**

تكمن في رغبة الباحث في التعرف على الظاهرة محل الدراسة في أبعادها المختلفة كما أنها لا شك ستخدمني في حياتي العلمية والعملية.

الرغبة في التعرف أكثر وعن قرب على سياسات التشغيل التي تبنتها الجزائر.

الرغبة الذاتية للاطلاع على الهيئات المسؤولة على تطبيق برامج التشغيل بولاية برج بوعريريج.

➢ **الأسباب الموضوعية:**

نقص الدراسات التي تتعلق بموضوع سياسة التشغيل وإسهامها في التنمية المحلية.

أهمية سياسة التشغيل بإعتبارها جزءا مهما من السياسات العامة لأي دولة سواء متقدمة أو نامية لمواجهة أكبر معوق للتنمية المحلية وهو البطالة.

إبراز دور التشغيل في تحقيق التنمية المحلية خاصة في الجزائر.

أهداف الدراسة العلمية والعملية:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الإحاطة والإلمام بكل من مفهومي سياسة التشغيل والتنمية المحلية.
- التعرف على مختلف البرامج و الأجهزة التي تبنتها الجزائر في سياستها التشغيلية ودورها في الحد من ظاهرة البطالة والمساهمة في التنمية المحلية.
- محاولة التعرف عن قرب على الهيئات المسؤولة عن تطبيق برامج التشغيل بولاية برج بوعريريج.

الدراسات السابقة:

لا يخفى على أحد أن البحث العلمي عملية مستمرة لا تنتهي أبدا، فالدراسات السابقة التي عالجت موضوع التشغيل تناولته من زاوية معينة، وفي وقت معين وأبقت الباب مفتوحا للمتغيرات والمستجدات الحاصلة ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

مذكرة ماجستير للطالب فارس شيلالي بعنوان: دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة إقتراحا نموذ ج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، تناول في دراسته مشكلة البطالة وسوق العمل وحاول توضيح دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، حيث توصل إلى أن سياسات التشغيل ساهمت بشكل كبير في إنقاص معدلات البطالة، وذلك بسبب الإنشاء المكثف لمناصب الشغل خلال مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي الذي إستند أساسا إلى الرجوع إلى النفقة العمومية بهدف إنعاش الإقتصادي، وأن البطالة في الجزائر هي في حالة تراجع، لكن مع ذلك النشاطات غير الرسمية هي في حالة تزايد.

مذكرة ماجستير للطالب رشيد شباح بعنوان: ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، حيث ركز على بعض جوانب التشغيل وحصرها في الجانب المالي أي الميزانية، حيث توصل في دراسته إلى أن الدولة تبقى دائما مسؤولة على حفظ التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية خاصة، وأن سياسة التشغيل المتبعة في الجزائر معالجة شكلية لأزمة البطالة من خلال لتركيز على برامج التشغيل المؤقت، لكن من ناحية أخرى أوجد أن برامج التشغيل المؤقت لأصحاب الشهادات خاصة الجامعيين أصبحت تشغل نسبا معتبرة من اليد العاملة المؤهلة، أما فيما يخص برامج دعم أصحاب المبادرات الحرة التي تمولها الدولة أصبحت تعالج قضية التشغيل معالجة تأخذ طابعا سياسيا أكثر منه إقتصادي، وأن مشكلة التشغيل في الجزائر تكمن في الجانب المالي أي فيما يخص تطوير هذا القطاع، لكن هذا الأمر لا يمكن إعتباره الجانب الوحيد من أجل إنجاح سياسة التشغيل بل هناك جوانب أخرى تتمثل في الإستراتيجيات الناجحة والمدروسة للنهوض بهذا القطاع.

مذكرة ماجستير للطالب عبد الرزاق جباري بعنوان: آثار سياسة التشغيل في التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، حيث ركز في دراسته على سوق العمل وكذا وضعية التشغيل وترتيبات مكافحة البطالة بها، مع تبيان آثارها على واقع التنمية المستدامة، وهذا بالتعرف على مختلف البرامج والآليات التي تبنتها سياسة التشغيل في الجزائر من جهة ومدى وملاءمتها لمتطلبات الإستدامة من جهة أخرى، و قد توصل في دراسته إلى أن معدلات البطالة تتأثر بحجم النمو السكاني، وأن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التشغيل، وسياسة التشغيل في الجزائر تقوم على ركيزتين أساسيتين هما ترقية العمل المأجور، وتشجيع المبادرات الفردية، وأن تمويل برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر تبقى رهينة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، كما أن سياسة التشغيل في الجزائر لازالت عاجزة عن التوفيق بين مخرجات التعليم والتكوين ومتطلبات سوق العمل.

الإطار المنهجي:

اعتمدت هذه الدراسة على:

المنهج الوصفي:

يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات، بهدف سرد الأفكار والمفاهيم اللازمة لفهم موضوع البحث، خاصة فيما تعلق بالمفاهيم الأساسية من سياسة

التشغيل والتنمية المحلية، وكذلك من خلال وصف وتحديد مساهمة سياسة التشغيل في عملية التنمية المحلية، ووصف هذه المساهمة وصفا دقيقا من خلال تحديد العلاقة بين سياسة التشغيل والتنمية المحلية.

منهج دراسة الحالة:

يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها الظاهرة، وذلك بقصد الوصول إلى التعميمات المتعلقة بالحالة المدروسة، وبغيرها من حالات المتشابهة، وذلك في إطار التطرق إلى برامج التشغيل المطبقة على مستوى ولاية برج بوعريريج خلال الفترة المحددة 2010-2016، للوقوف بموضوعية وعن قرب من واقع سياسة التشغيل ومساهمتها في التنمية المحلية، معتمدة في ذلك على أداة أساسية من أدوات الدراسة الميدانية والمتمثلة في المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث.

الاقتراب القانوني المؤسسي:

الاقتراب القانوني:

يركز في دراسته على الجانب القانوني أي مدى إلتزام الظواهر بالمعايير القانونية ومطابقة الفعل مع القانون.

الاقتراب المؤسسي:

يهتم بالأبنية والهياكل والأطر الرسمية، ويعتمد هذا الاقتراب على الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة، و نحن بصدد دراسة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج لمعرف إسهام برامج التشغيل التي تعمل المديرية على تنفيذها في تحقيق التنمية المحلية.

الإطار المفاهيمي:

السياسة: هي نشاط اجتماعي، الفريد من نوعه، الذي ينظم الحياة العامة، ويضمن الأمن ويقيم التوازن والوفاق بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة، من خلال القوة الشرعية والسيادة لخلق وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقات القوة، الذي يحدد أوجه المشاركة في السلطة بنسبة الإسهام والأهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الإجتماعي وسير المجتمع.[1]

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج 3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص362.

التشغيل: هو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو عقلي يشغل بها وقته لقاء الأجر.

البطالة: هي بشكل عام التوقف عن العمل، أو عدم وجود إمكانية بتشغيل اليد العاملة بسبب الوضع الإقتصادي ضمن مهنة معينة أو مؤسسة ما.[1]

الفقر: هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في إنخفاض إستهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى المعيشي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة، والأصول المادية الأخرى، وفقدان الإحتياطي أو ضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، الإعاقة، البطالة، الكوارث والأزمات.[2]

سوق العمل:هو المكان الذي تقع فيه عملية بيع وشراء قوة العمل أي السلعة، كما يشمل سوق العمل كل الأشخاص الذين ليس لهم العمل، لكن يبحثون عنه، أو لهم عمل وتركوه مؤقتا لسبب من الأسباب المتعلقة بهم أو بظروف العمل نفسه.[3]

التنمية: هي عملية إنتقال المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع ميادين الحياة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية والسياسية...الخ.

التنمية المحلية: هي التنمية والإهتمام والوفاء بالإحتياجات الأفراد المجتمع المحلي بداية بتحسين مستوى معيشتهم، والمشاركة لجميع فعليات المجتمع المحلي.

مجال الدراسة:

يقتصر موضوع الدراسة على معالجة سياسة التشغيل والتنمية المحلية في الجزائر، من خلال إبراز اسهامات سياسات التشغيل في تحقيق التنمية المحلية، تم تحديد المجال المكاني بدراسة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج، خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2016.

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص545.

[2] عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001، ص3.

[3] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 3، ص ص 332-333.

صعوبات الدراسة:

لا يمكن أن يخلو أي بحث من الصعوبات والعراقيل التي عادة ما تؤثر سلبا على البحث، حيث تمثلت الصعوبات في:

- قلة المصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع وصعوبة الحصول عليها.
- عدم وجود مراجع تجمع بين مفهومي الدراسة سياسة التشغيل والتنمية المحلية.
- أما الجانب التطبيقي صعوبة جمع المعلومات، حيث تطلب علي التردد على المديرية لمرات عديدة لجمع معلومات المطلوبة للبحث.
- ضيق الوقت المخصص لإعداد المذكرة.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصلان الأولان نظريان، والثالث تطبيقي ليشمل هذا الأخير نموذجا حيا وملموسا لإسقاط دراستنا على أرض الواقع، فكان الفصل الأول بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، حيث تناولت في المبحث الأول مفهوم سياسة التشغيل ودواعي الإهتمام بها ثم أنواع و أهدافها، بعدها صياغة سياسة التشغيل. أما المبحث الثاني الإطار النظري للتنمية المحلية تناولت فيه تعريف التنمية والتنمية المحلية ثم مجالات ومقومات التنمية المحلية بعدها أهدافها.

أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان سياسة التشغيل وعلاقتها بالتنمية المحلية، الذي قسمته إلى مبحثين تطرقت في المبحث الأول إلى سياسة التشغيل في الجزائر بتقديم برامج وأجهزة التشغيل التي اعتمدتها الجزائر ثم المعوقات بعدها آليات تفعيل هذه البرامج والأجهزة، أما المبحث الثاني فتطرقت إلى إسهامات سيلة التشغيل في كل من المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

أما الفصل الثالث الذي هو عبارة عن دراسة ميدانية قسمته إلى مبحثين قدمت في المبحث الأول تعريف مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج والهيكل التنظيمي ثم مهام المديرية، أما المبحث الثاني تطرقت فيه إلى مصادر تمويل المديرية ثم تأثيرات سياسة التشغيل الفعلية على واقع التنمية المحلية بولاية برج بوعريريج.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: المفاهيم المتعددة لسياسة التشغيل

المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل

المطلب الثاني: دواعي الاهتمام بسياسة التشغيل

المطلب الثالث: أنواع سياسة التشغيل وأهدافها

المطلب الرابع: صياغة سياسة التشغيل

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية المحلية

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية ومقوماتها

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

خلاصة الفصل.

تعتبر المفاهيم أو المصطلحات تصورات وتجريدات يضعها العلماء، للتعبير عن أفكارهم حول واقع الظاهرة، ومفهومي سياسة التشغيل والتنمية المحلية من المفاهيم التي لا تخرج عن هذا الإطار أو المفهوم.

فسياسة التشغيل تعد من أهم السياسات التي تترجمها برامج الحكومة ضمن سياستها الاقتصادية العامة، بهدف رفع مستوى الأداء الاقتصادي، من خلال خلق مناصب شغل منتجة، وكذا ضبط سوق العمل من خلال سن التشريعات بمشاركة مختلف الفاعلين في ظل احترام شروط العمل، الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية ويدفع عجلة التنمية.

أما مفهوم التنمية يتعلق بمساعي الدول النامية لتضييق فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة وهي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع، بهدف خلق ظروف اجتماعيه واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمعات والإسهام في تقدمها.

ونظرا للأهمية التي يحظى بها متغيري الدراسة ارتأيت إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناولت في المبحث الأول ماهية سياسة التشغيل،من خلال تعريف سياسة التشغيل و الأسس التي تقوم عليها ودواعي الاهتمام بها، مرورا بالأنواع والأهداف ومن بعدها صياغة سياسة التشغيل حسب منظمة العمل الدولية.

متطرقة بعد ذلك في المبحث الثاني إلى تعريف التنمية، وتسليط الضوء على المفاهيم المشابهة لها ثم تعريف التنمية المحلية بعدهامجالات التنمية المحلية ومقوماتها و في الأخير الأهداف.

المبحث الأول: المفاهيم المتعدد لسياسة التشغيل

إن الحديث عن سياسة التشغيل يقودني إلى الخوض في متضمنات السياسة الاقتصادية العامة التي تنتهجها الدولة، في رسم الخطوط العريضة، تتبعها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ولهذا كانت سياسة التشغيل أحد أهم المواضيع التي تناولها الدراسات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية الحديثة، وذلك من أجل تحديد المفاهيم الخاصة بها وكذا أنواعها والأهداف المرجوة منها.

المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل

سياسة التشغيل لغة: من الناحية اللغوية تعرف سياسة التشغيل على أنها السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نمو متناسق في مختلف الصناعات والمناطق.[1]

سياسة التشغيل اصطلاحا: مفهوم سياسة التشغيل واسع، فقد اختلف حوله المفكرون والمختصون كل حسب مجاله العلمي والإيديولوجي، فمن بين أهم التعريفات التي وردت في مفهوم سياسة التشغيل نذكر ما يلي:

هناك من يرى أن سياسة التشغيل تعني: "المنهاج تحدده وتعتمده السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية، وتشغيل الباحثين عن العمل بما يصب في اتجاه الحد من مستويات البطالة، وتحقيق التشغيل الأمثل، بما يتفق مع السياسات الاقتصادية العامة، واستراتيجياتها العلنة ومعالجة مستويات الفقر والحد منه، وتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية وأهداف التشغيل".[2]

إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية، وكذلك هي ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات القطاعية، فضلا

[1] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإدارية إنجليزي، فرنسي، عربي**، ط 2، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1994، ص 178.

[2] معين محمد رجب وأحمد فاروق الفرأ، **سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق**، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، ديسمبر 2009، ص 25.

عن سياسة اقتصاد السوق، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل.[1]

عرفها مصطفى بوضياف بأنها: "مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب العمل، العمال) الهادفة إلى تنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل".[2]

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OSDE) بأنها: " مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج".[3]

أما منظمة العمل الدولية عرفتها بأنها: " رؤية تتعلق بإطار عمل متناسق ومتماسك يربط بين كافة تدخلات التشغيل اللازمة لتحقيق هدف تشغيل العمالة ".[4]

التعريف الإجرائي لسياسة التشغيل: هي مجموعة من الإجراءات والتدابير يضعها صانعوا السياسة العامة بمشاركة الفاعلين في عملية التشغيل من قطاع التشغيل، المجتمع المدني، نقابات العمالية، الغرض منها التأثير على سلوك المشغلين وطالبي العمل على سواء، بهدف تحقيق التنمية البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية.

أسس سياسة التشغيل:

تقوم سياسية التشغيل على جملة من الأسس يمكن إجمالها فيما يلي:[5]

1. التشغيل الكامل:

حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل فيما يلي: التشغيل الكامل بمعنى انتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب عمل وتكوين العمال، إن المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الأردن: دار الحامد، 2008، ص 164.

[2] مصطفى بوضياف، **تحديات التشغيل في سوق العمل**، برنامج التدريب (خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على مستوى المحلي)، المركز الدولي للتدريب، منظمة العمل الدولية، 30 نوفمبر-03 ديسمبر 2008، ص09.

[3] عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2001، مجلة البحث، العدد 10، 2012، ص191.

[4] ايزيتا برار عوض، **سياسات التشغيل الوطنية دليل استرشادي**، ترجمة يوسف القريوتي، القاهرة: مكتب منظمة العمل الدولية، 2014، ص 11.

[5] عمار رواب وصباح العربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، 2011، ص ص70-71.

العمال يتطابقون مع النمو الديمغرافي، ولا تأهيلهم للقيام بمهام في الإنتاج فحسب، بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع، وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب العمل لتوقد التنمية الاقتصادية.

يتضح من خلال النص أن المقصود بالتشغيل الكامل في الجزائر يتمثل في:

- استخدام القوى العاملة المتوفرة بأكملها والقضاء على البطالة.
- عملية استخدام مستمرة ومتواصلة تتم بواسطة إحداث مناصب عمل وتكوين العمال.
- توفير مناصب عمل وفق ما تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية.

2. **التشغيل الإنتاجي:** لقد قرر ميثاق الوطني 1986 ما يلي:

أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة، ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع، وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، وهذا أيضا ما تبناه مؤتمر منظمة العمل الدولية في 17 جوان 1964 أن تكون الأعمال المتوافرة أعمال منتجة بقدر الإمكان.

3. **التشغيل المستمد على حرية الاختيار:**

يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه دون إرغام، وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العمالية، فقد أكد تصريح "فيلادلفيا" على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة آثار السياسات العمالية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر*.

كما نص ميثاق العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "من حق كل فرد الحصول على عمل، وأن يختاره بحرية وفي ظروف عمل عادية ومرضية وفي حماية ضد البطالة".

*أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية والروحية بحرية وكرامة في ظل أمن اقتصادي وفرص متساوية.

4. كفالة الاستقرار:

ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي، أن تتولى ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان، وذلك بحصر التغيرات غير مناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع، وضمان الاستقرار في العمل يتطلب:

- التحكم في البطالة التكنولوجية أو الانتقالية.
- اختيار التكنولوجيا المناسبة عند استرداها.
- إحداث التوازن في نوعية القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية، وتوزيع القوى العاملة في مختلف مناطق البلاد.
- وضع قوانين وترتيبات وفرض إجراءات، تمنع أرباب العمل من القيام بالفصل التعسفي أو القيام بعمليات الفصل الجماعي دون مبرر.

المطلب الثاني: دواعي الاهتمام بسياسة التشغيل

هناك من الأسباب ما تجعل أي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة تهتم بسياسة التشغيل، ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1. البطالة: هي حالة وجود أشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه لكن دون جدوى.[1]

وعليه فإن ارتفاع نسبة البطالة خاصة أوساط الشباب ينجر عنها مشاكل اقتصادية، من اختلال توازن اقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مشاكل اجتماعية كانتشار الفقر، الجريمة، الهجرة، دون إغفال تأثيرها السلبي على نفسية الفرد من إحباط وعدم الثقة بالنفس، وجدوى الحياة ويزداد هذا الشعور كلما طال أمد البطالة، وتتجاوز مشاكل البطالة حدود مجالين الاقتصادي والاجتماعي لتطال حتى المجال السياسي، فهو الأخر تؤثر فيه، ونجد تأثير البطالة على المجتمع من الناحية السياسية، بظهور التيارات السياسية

[1] مدحت قريشي، **اقتصاديات العمل**، ط 1، الأردن: دار وائل للنشر، 2007، ص 183.

المختلفة حسب الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المواطنين في هذا المجتمع، مما يهدد الأمن السياسي للدولة.[1]

2. تنظيم سوق العمل:

سوق العمل هو المكان الذي تتفاعل فيه قوى الطلب والعرض على خدمة العمل، فالطالبون هم كل الأفراد النشطين الذين لا يملكون عملا، أما عارضه فهم كل من يوفر منصب عمل كالمؤسسات، الهيئات العمومية والخاصة، ولكن عند الاختلال أو وجود فوضى في سوق العمل تلجأ الحكومة لوضع برامج تشغيلية، لتنظيم سوق العمل بالتنسيق مع المؤسسات العمومية أو الخاصة.[2]

أي أن يعمل صانع القرار السياسي والقائمين على سوق العمل، بالوساطة لمعالجة اختلال التوازن في سوق العمل عرضا وطلبا، وذلك بجعل الطلب والعرض يلتقيان، عن طريق توفير المعلومات حول طالبي العمل وعارضيه، ويظهر ذلك في تدخل الدولة عن طريق سياسات التشغيل النشيطة، وما تضمنه من آليات كبرامج المساعدة على التشغيل، وبرامج المرافقة وأنظمة المختلفة.[3]

3. تحسين مستوى معيشة المواطن:

إن اهتمام الدولة بسياسة التشغيل لا يتجلى فقط بالحد من ظاهرة البطالة وتنظيم سوق العمل، بل تتجاوز ه إلى أساس من وجود كل هذا ألا وهو المواطن، وذلك من خلال العمل على إزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين، عن طريق توفير مناصب شغل للفئة العاطلة عن العمل، وزيادة في دخل الفرد حسب متطلبات العيش الكريم، من أجل إشباع الحاجات الأساسية من المأكل، الملبس، العلاج، التعليم، والمسكن.[4]

---

[1] رشيد شباح، **ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت**، مذكرة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012، ص ص 61-62.

[2] عبد الرزاق جباري، **أثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2014-2015، ص 20.

[3] علي حمدي، **تنظيم وتطوير أسواق العمل**، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 16/15 نوفمبر 2008، ص ص 10-11.

[4] رابح أشرف رضا ونية، **معوقات التنمية المحلية، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد علوم الاجتماع، 1998-1999، ص ص 30-31.

المطلب الثالث: أنواع وأهداف سياسية التشغيل

أولا: أنواع سياسة التشغيل

هناك تقسيمات مختلفة لسياسة التشغيل إلا أن الشائع منها نجده يقسم سياسة التشغيل إلى نوعين:

أ- **سياسية تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة: (**سياسات الإيجابية) يمكن تعريفها على أنها سياسات تعمل بشكل مباشر في الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة، وعلى خلق مناصب شغل جديدة، وعلى تكثيف اليد العاملة حسب الحاجات الاقتصادية، ووفقا لهذه السياسة، فقد أحصت (OCDE) جملة من السياسات التي تدخل ضمن هذا التصنيف:

المصالح العمومية للتشغيل، التكوين المهني، الإجراءات الخاصة بتشجيع الشباب، الإجراءات الخاصة باليد العاملة الغير الكفاءة والإعانات على التوظيف.[1]

فهذه السياسة تعتمد على دراسة ظاهرة البطالة من جذورها، ومستخدمة في ذلك زمرة من الأدوات الاقتصادية، الاجتماعية والتعليمية التي تساعد في حل المشكلة بشكل جوهري مثل تنشيط الطلب، كما تعمل على دراسة سوق العمل وموائمة التعليم والتدريب بما يناسب معه وتسهيله.[2]

ب- **سياسة التراجع عن التشغيل والحد من الفئة النشطة:**(سياسات السلبية) هي مجموع الإجراءات أو التدابير السلبية تقوم على معالجة خلل في سوق دون التطرق لأسبابه، وتستبعد التشغيل الكامل معتمدة على حلول قصيرة الأمد لحل مشكلة البطالة.

فتمكن على المدى القريب من تخفيض تكاليف سياسات التكيف الاقتصادي للأفراد والجماعات، عن طريق إقامة برامج دعم مادي، والمحافظة على الوضع دون تدهور مثل برامج التقاعد المبكر، إعانات البطالة والتأمين ضد البطالة.[3]

هذا النوع من السياسات عقيم، لأنه لا يعمل على خلق مناصب شغل عن طريق الاستثمار ولا يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي.[1]

---

[1] رشيد شباح، الرجع السابق، ص 104.

[2] محمد عدنان وديع، **المعنى الضيق لسياسات التشغيل**، المعهد العربي للتخطيط، ص 10.

[3] دحماني محمد أديوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع إقتصاد التنمية، 2012-2013، ص 59.

يلاحظ أن السياستين السابقتين لكل منهما أغراضها المحددة، والاستخدامات التي تتناسب معها، إلا أن السياسات الإيجابية أكثر جدوى وأشد نجاعة.

ثانيا: أهداف سياسة التشغيل

تهدف سياسات التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:[2]

- توفير فرص العمل وهذه العملية تخضع للتخطيط، من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة.
- تكوين وإعداد القوى العاملة أي تنمية مهاراتها وقدرتها، مع تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية، بحيث لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعينها.
- خلق مناصب أكثر إنتاجية مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة، ويرفع من مستوى معيشتهم واستخدام أكفأ لقدرات العمال، بما يضمن زيادة في حجم الإنتاج الوطني، ويرفع من مستوى الفاعلية الاقتصادية للبلد.
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوى العاملة الراغبة والباحثة عنه.
- استقرار العمل ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله، وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد ممكن

عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي.

المطلب الرابع: صياغة سياسة التشغيل

قامت منظمة العمل الدولية بإجراء بحوث ودراسات وتحليلات في مجال السياسات المتعلقة بالتشغيل وسوق العمل، مما جعل معظم الدول تستعين بها وبمشورتها لاستعراض وصياغة سياسات التشغيل الوطنية التي تعبر عن إرادتها السياسية، لتعزيز فرص العمل الكامل والمنتج.

[1] فاتح غلاب وطاهر ميمون،" سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الموسم بعنوان: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 16/15 نوفمبر 2011، ص 2.

[2] عبد الرزاق جباري، المرجع السابق، ص 43.

أولا: أسباب صياغة سياسات التشغيل حسب منظمة العمل الدولية:

هناك من الأسباب ما دعت منظمة العمل الدولية في سنة 2012، إلى وضع دليل يوضح الأليات والكيفية التي تمكن الدول خاصة النامية منها، من صياغة سياسات وطنية للتشغيل تتماشي وظروفها المحلية، ومن بين هذه الأسباب نذكر:[1]

- مستويات البطالة المرتفعة.
- انخفاض معدلات التشغيل.
- بروز أشكال جديدة من التشغيل الهش والغير المستقر.
- تفشي فقر العمالة.
- ممارسات التمييز.
- انتهاك الحقوق الأساسية للعمل.

ثانيا: المتطلبات الأساسية لنجاح عملية صياغة السياسات الوطنية للتشغيل

توصلت منظمة العمل الدولية للمتطلبات التالية التي تساهم في نجاح عملية صياغة سياسات التشغيل وهي:[2]

1. ديمومة الإجراءات الموضوعة عند صياغة سياسة التشغيل، وهذا عن طريق موائمة الإجراءات أي تتماشى مع باقي الإجراءات والسياسات الوطنية الأخرى المعتمدة، وإقامة شراكة مع الجهات الفعالة في عالم الشغل في كل بلد، بالإضافة إلى الالتزام سياسي واسع ومستدام.
2. إرساء هيكل مؤسساتي واضح، أي وضع هيكل مؤسساتي واضح يكون مسؤولا عن سياسة التشغيل، بدأ من عملية التشخيص، التنفيذ، إلى غاية عملية التقييم، يجعل من عملية التنسيق بين مختلف الجهات المعنية المتوقع أن تشارك في عملية صياغة السياسة أكثر فاعلية.
3. أن تكون عملية صياغة سياسة التشغيل شاملة ومسؤولة، وهو ما يتطلب حوارا واسعا، حتى يتم ترجمة هذه السياسة بشكل فعال عند تنفيذها على أرض الواقع، خاصة حوار الإجماع مع

[1] ايزيتا برار عوض، المرجع السابق، ص 7.
[2] المرجع نفسه، ص ص 59-60.

الأطراف الفاعلة في عالم الشغل، والذي يجب أن يكون موجودا في جميع مراحل صياغة سياسة التشغيل.

ثالثا: مراحل صياغة سياسة التشغيل الوطنية

تمر عملية صياغة سياسة التشغيل التي وضعتها منظمة العمل الدولية على سبعة مراحل أساسية نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: الخطوات السبع لعملية صنع سياسات التشغيل

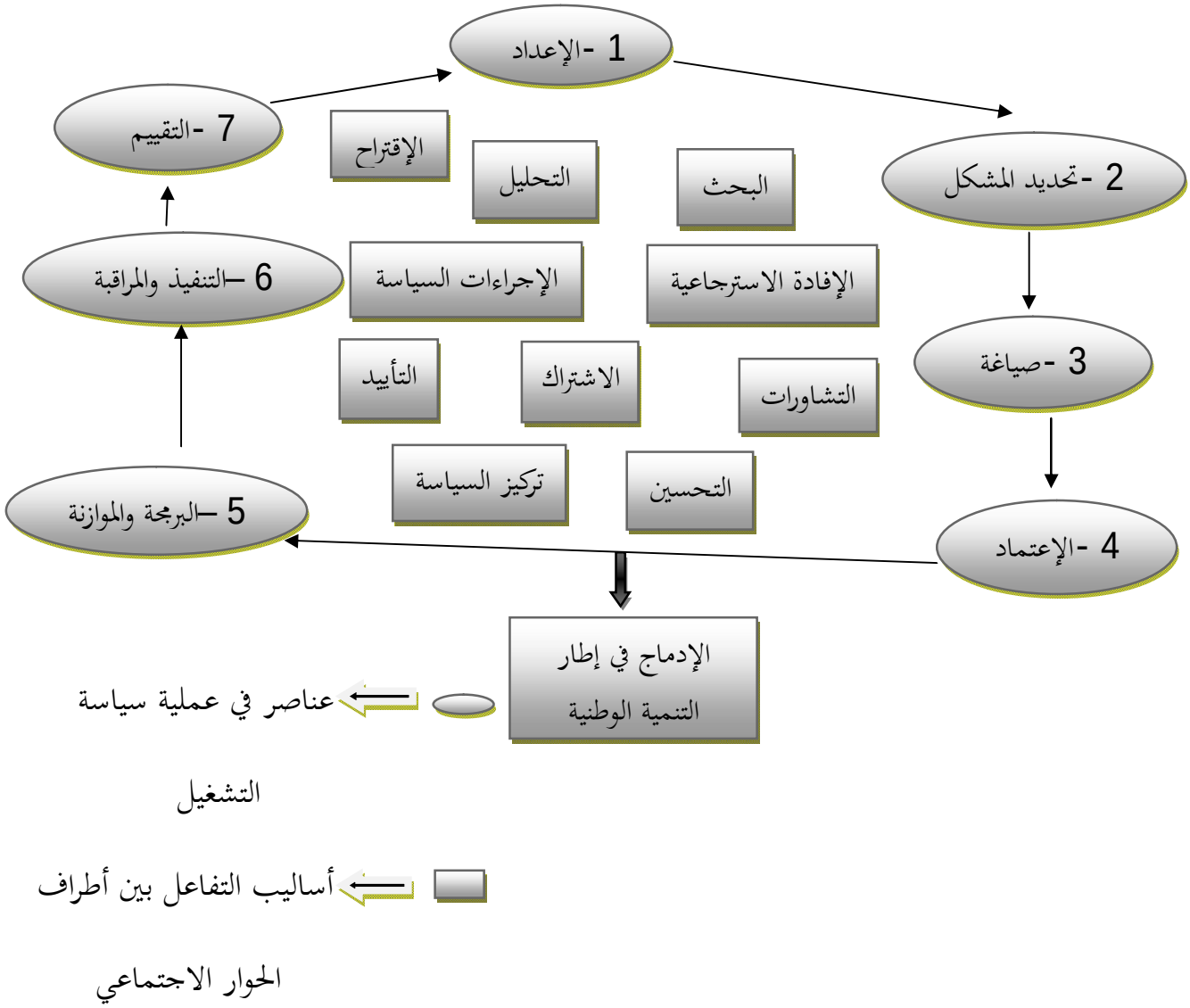

المصدر: ايزيتا برار عوض، المرجع السابق، ص40.

❖ سيتم التطرق للمراحل بالتفصيل كما يلي:[1]

1. **مرحلة الإعداد:** الغرض من هذه المرحلة هو:

أ. تحديد الهدف التنموي للسياسة.

ب.وضع إطار العمل التنظيمي لعملية صنع السياسات.

ت.إعداد برامج تسلسل زمني لعملية صنع السياسات.

ث.إعداد التخطيط والموازنة للموارد اللازمة لعملية صنع السياسات.

2. **مرحلة تحديد القضية:** إن تحليل وضع التشغيل يسمح بإعداد قائمة بالقضايا التي تحدد الغرض ومعوقات سوق العمل، كما أن التحليل الجيد لا يعني فقط القيام بالبحوث والدراسات الميدانية بل تتعداه إلى إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة بالتشغيل في المشاورات لجمع آرائهم حول القضايا التي يوجهونها لضمان سياسة التشغيل سليمة.

3. **مرحلة الصياغة:** يعتمد صانعوا سياسات التشغيل على قائمة لوضع ترتيب للأولويات واقتراح خيارات لسياسة التشغيل المناسبة لعلاج تلك القضايا.

عندما يتم تحديد التدخلات ذات الأولوية وبعد الموافقة من طرف أصحاب المصلحة، يبدأ فريق وطني من الخبراء بإعداد وثيقة يتم فيها تحديد الأهداف والغايات مع تحديد آليات التنسيق وإطار المتابعة والتقييم وهذا مع وضع مخطط عمل وميزانية لتنفيذ تلك السياسة.

4. **مرحلة المصادقة، الاعتماد، الاتصال:**

أ. المصادقة: هو الحصول على التوافق وطني على سياسة التشغيل الوطنية، أي يجب تقديم مشروع السياسة الوطنية للتشغيل للمصادقة عليه من طرف الفاعلين الوطنيين في عالم الشغل.

ب.الاعتماد: إعطاء القوة التنفيذية لسياسة التشغيل الوطنية، أي إعطاء كافة الصلاحيات اللازمة لتؤخذ على محمل الجد من قبل الجهات الفاعلة.

ت.الاتصالات: أي تعريف الناس بسياسة التشغيل الوطنية.

5. **مرحلة البرمجية وإعداد الموازنة:** تحدد استراتيجية التنفيذ السبل والوسائل، التي يمكن بواسطتها تحقيق أغراض سياسة التشغيل الوطنية وتسعى استراتيجية العمل هذه الى:

[1] ايزيتا برار عوض، المرجع السابق، ص ص 40-47.

- تحديد الشروط اللازمة لتبويب البنود التدخلات بطريق علمية من جهة، وتحديد السلطة الحاكمة والمالكة لسياسة التشغيل الوطنية من جهة أخرى.
- تحديد الخطة.
- صياغة المتطلبات المتعلقة بتعزيز القدرات الفنية والمالية التي بدونها لا يمكن إجراء التنفيذ.

6.**مرحلة التنفيذ:** تعتمد سياسة التشغيل الوطنية على غيرها من السياسات والعديد من جهات الفاعلة، كما أنه من الضروري عند تنفيذ سياسة التشغيل الوطنية مراعاة ما يلي:

- تفعيل آليات الثلاثية حكومة، منظمات أرباب العمل، النقابات العمالية والتنسيق بين مختلف الهيئات والإدارات الفاعلة في عالم الشغل.
- تفعيل إطار المتابعة والتقييم.
- ضخ الموارد المالية القادرة على الوفاء بالالتزامات الدورات المستمرة للموازنة السنوية.
- تكوين الموظفين فيما يتعلق بالأهداف والمهام الجديدة في إطار السياسة الوطنية للتشغيل.

7. **مرحلة التقييم:** لا تنتهي عملية وضع السياسات الوطنية لتشغيل، بمجرد صياغة التشريعات ذات الصلة والتنفيذ البرامج المحددة في إطار القوانين والمراسيم، بل يجب التأكد من مدى تحقيق الأهداف المسطرة في إطار سياسة التشغيل، ومعرفة الآثار المترتبة عن تطبيقها في الواقع، وكذا إمكانية وضع سياسات بديلة لتفعيلها، وهذا باستخدام أساليب البحث في علم الاجتماع بما في ذلك التقنيات الكمية والنوعية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، وإن على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول، أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام، لاسيما في ظل تغيير طبيعة دور الدولة وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية، التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية.

ولفهم موضوع التنمية المحلية ينبغي توضيح مصطلح التنمية والمفردات المشابهة لها ثم مصطلح التنمية المحلية مرورا بالمجالات ثم نعرج عن المقومات وأخيرا الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية المحلية

أولا: مفهوم التنمية

التنمية لغة: التنمية من النمو أي الارتقاء الشيء عن موضعه إلى موضع آخر، مثل نقول نما المال أي زاد وكثر، والتنمية تدل على الزيادة كما ونوعا.[1]

التنمية اصطلاحا: أثار مفهوم التنمية الكثير من الجدل على جميع المستويات النظرية والتعليمية التطبيقية، وتحمل المؤلفات السياسية، الإقتصادية والاجتماعية العديد من التعريفات لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معنية، حسب اختلاف ميادين والمناهج العلمية الخاصة بها، ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، فمن بين أهم تعريفات لهذا المصطلح نذكر ما يلي:

هناك من يرى التنمية بأنها:" عملية شاملة متسقة اجتماعية وإقتصادية، تهدف إلى إيجاد المزيد من الفرص أمام الجميع لتحسين نوعية الحياة، ولابد أيضا من أن تكون قابلة للاستمرار دون الإضرار بالإنسان والطبيعة."[2]

عرفها إبراهيم العيسوي بأنها:" تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية الإدارية، السياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي، التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير إقتصادية."[3]

أما هيئة الأمم المتحدة عرفتها بأنها:" مجموع الوسائل والطرق التي تستخدمها بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية

---

[1] عبد اللطيف نعوم، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص 55.

[2] عبد العظيم الجمل، **دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة**، ط1، مصر العربية: دار السلام، 2007، ص 75.

[3] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2001، ص 18.

والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد".[1]

التعريف الإجرائي للتنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة تمس جميع جوانب المجتمع، وتحدث تغيرات كمية، كيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد، وإخراج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

❖ **التنمية وبعض المصطلحات المشابهة لها:**

يقع الكثير من المهتمين بموضوع التنمية في مغالطات وأخطاء إزاء مصطلح التنمية، إذ يخلطون بينه وبين مجموعة أخرى من المصطلحات، وفي هذا الإطار ينبغي التمييز بين التنمية وبعض المصطلحات المشابهة لها، ومن بين المصطلحات نذكر الآتي:

1. **التنمية والنمو:** النمو هو عملية طبيعية وتلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة، في حين نجد أن التنمية بمفهومها الصحيح هي على نقيض من ذلك، فالتنمية تعتمد في الأساس على جهد منظم، فضلا عن إدارة وتخطيط سليم، لتتم عبر ذلك عملية التغيير، سواء كان هذا التغيير اجتماعيا أو اقتصاديا ويكون تغييرا نحو الأفضل.[2]
2. **التنمية والتغيير:** إن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب، بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.[3]
3. **التنمية والتقدم:** مصطلح التقدم يأتي كنتيجة أو كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية، بينما التنمية ليست مرحلة، وإنما هي عملية تتم بوتيرة متصاعدة.
4. **التنمية والتطور:** يقوم مفهوم التطور على فرضية أساسية مفادها أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة وثابة في مسلك يندرج من أبسط أشكال إلى أعقدها، بينما التنمية لا تمر في مراحل

[1] عادل هواري وآخرون، **قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 170.

[2] عارف نصر، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، العدد جوان 2008، ص 4.

[3] نعيمة سنيمة، "التنمية السياسية قراءات في آليات ومداخل والنظريات الحديثة"، مركز نور، 17-10-2012، على الموقع الإلكتروني: **www.ainoo.seiarricle.asp?id=173489** تم تصفحه يوم:27-2-2017.

محددة وثابة، إنما هي عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن احتياجات المجتمع ومرتبطة بتزايد تلك الاحتياجات.

5. **التنمية والتحديث:** يرى الكثيرون أن أوجه الاختلاف بين مفهوم التنمية من جهة ومفهوم التحديث من جهة أخرى، يكاد أن يكون معدوما، فالأول يعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة المادية، الثقافية وروحية مصحوبا بالقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو استقدام رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية، وقد تأخذ خطط التنمية بعين الاعتبار الخصائص النوعية لكل البلد، لكن عملية التحديث تتجاهل هذه الخصائص وتعمل على نقل التجارب كما هي.[1]

❖ من خلال توضيح المقصود بالتنمية وتحديد الفروق بينها وبين المصطلحات المشابهة لها، تبين أنها تتصف بالخصائص التالية:[2]

1. **الشمولية:** فهي تغيير شمولي لجميع أنشطة المجتمع من اقتصادي، سياسي، إداري واجتماعي... وهي تتعامل مع المجتمع على أساس كونه نظاما متكاملا.
2. **الاستمرارية:** إذ أنها ذات طبيعة استمرارية مدام المجتمع في تغيير مستمر في حاجاته ومتطلباته.
3. **كونها عملية إدارية واعية ومخططة:** هي ليست عشوائية بل عملية إدارية تعتمد على التخطيط المسبق للوصول إلى أهداف معينة.
4. كونها عملية هادفة غايتها تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق زيادة كفاءة أداء مختلف الأنشطة.

❖ وعليه هناك مستويين أساسيين يتعلقان بالتنمية ويتمثلان في:[3]

أ. **التنمية الوطنية:** يقصد بها اتخاذ الدولة بالكامل اتجاها لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمات كالزراعة والصناعة... مع مراعاة التنسيق والتوازن بينها.

---

[1] نزار مؤيد جزان،" محاضرات في التنمية السياسية"، يوم25-6-2014، على الموقع الإلكتروني: **www.ina.edu-sylrdl-imade/file** تم تصفحه يوم: 27-2-2017، ص ص 3-4.

[2] محمد حسن زويلف، **التنمية الإدارية والدول النامية**، ط1، عمان: دار مجدلاوي،1993، ص 8.

[3] خليل فيشوش، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة: بلدية سيدي عامر بالمسيلة**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014-2015، ص 21.

ب.**التنمية المحلية:** يصلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي، ويقصد بها العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود السكان المحليات، قصد تحسين مستوى الأحوال الاجتماعية، الاقتصادية لتلك الجماعات المحلية والإسهام في تنميتها.

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية

قبل تحديد مفهوم التنمية المحلية، لعله من الضروري الإشارة إلى، أن مفهوم التنمية المحلية في الدول النامية قد مر بفترة زمنية طويلة لكي يستقر على هذا الوضع، وتقدر هذه الفترة بحوالي نصف قرن منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين، شهدت الدول النامية العديد من برامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف استخدمت في اطارها مصطلحات عديدة مثل تنمية المجتمع، التنمية الريفية، التنمية الريفية المتكاملة، وأخيرا التنمية المحلية.[1]

قد نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة سواء من الجانب الفكري أو الجانب الممارسة أو حتى من جانب تدعيم المادي والفني الذي قدمته للمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة، أعطى للتنمية المحلية انتشارا واسعا جعل استراتيجيتها تتحسن وتتطور من خلال المتابعة المستمرة للخبراء والباحثين المختصين في مجالات التنمية للعملية التنموية على مستوى المجتمعات المحلية.[2] ولهذا كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها من بينها نذكر ما يلي:

هناك من يرى التنمية المحلية بأنها:" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية لارتفاع بمستويات سكان التجمعات المحلية والوحدات المحلية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والحضارية في منظومة شاملة ومتكاملة".[3]

أما البعض الأخر يعرفها بأنها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس المشاركة الشعبية الإيجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة التلقائية تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها، واستثمارها بطريقه تضمن لها الاستجابة حماسية فعالة لهذه الحركة".[4]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية: دار الجامعية،2001، ص 14.

[2] جهيدة شاوش أخوان، **المجتمع المدني والتنمية المحلية جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضربسكرة، كلية الأدب والعلوم الاجتماعية ،2003-2004، ص 43.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 13.

[4] أحمد عبد اللطيف رشاد، **التخطيط للتنمية**، مصر: المكتبة الجامعية، 2002، ص 19.

قزافيه قريفي(Xavier Griffer) عرف التنمية المحلية بأنها:" مسار توزيع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذات الإقليم".[1]

التعريف الإجرائي للتنمية المحلية: هي عبارة عن سياسات وبرامج تهدف إلى إحداث تحسينات على كافة الأصعدة، سواء على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي، والخدماتي للمجموعات المحلية، وذلك من خلال تفعيل وإشراك المواطن في العملية التنموية، وعليه فالتنمية المحلية ترتكز على عنصريين أساسيين هما:

- المشاركة الشعبية في الجهود التنمية المحلية.
- العمل على توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية.

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية ومقوماتها

أولا: مجالات التنمية المحلية

تشمل مجالات التنمية على ما يلي:

1. **التنمية الاقتصادية:** التي يقصد بها عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان، بهدف تحقيق زيادة متوسط في دخل الفرد الحقيقي، إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن التنمية الاقتصادية تهدف أساسا لوضع مخططات لتطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية، سواء كانت في الجانب الصناعي، أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية.[2]
2. **التنمية الاجتماعية:** هي تلك العمليات التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية، والسياسات والبرامج الاجتماعية، عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعيةالعامة كالتعليم، الصحة، والإسكان والنقل

[1] خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

والمواصلات...إلخ، بحيث تتيح لهم هذا القدر فرصة للمساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول، وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة.[1]

3. **التنمية السياسية:** تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في الدولة ما، على اعتبار أن التنمية السياسية هي عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة، تسمح له باستيعاب التغيرات الاجتماعية التي تطرا على المجتمع، وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد، مما يزيد من فاعليته واستقراره ، وهذا بالأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهرية ، والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار أعضاء المجالس المحلية، وبالتالي فإن المشاركة السياسية يلعب المواطن فيها دورا كبيرا في دعم التنمية السياسية.[2]
4. **التنمية الإدارية:** ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث النشاط في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة، تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية وزيادة مهاراتها وقدرتها على حل المشاكل التي تواجهها ورفع مستوى أدائها.[3]
5. **التنمية البشرية:** التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضا، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغيرا وتحولا في متغيرات الحياة، بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع. وقد عرفها تقرير التنمية البشرية عام 1993 على أنها: "تنمية الناس، من أجل الناس وبواسطة الناس ". وتنمية الناس يعني الاستثمار في دراسة البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حققوه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل مرئ فرصة المشاركة فيها.[4]

[1] مسعد الفاروق حمودة و، منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2001، ص ص 12-13.

[2] خديجة فيلالي، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية بوسعادة**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012-2013، ص25.

[3] المرجع نفسه، ص25.

[4] سامي رعد وعبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، عمان: دار دجلة ،2008، ص 62.

ثانيا: مقومات التنمية المحلية

اختلفت الكتابات في التنمية المحلية، وهو ما أدى إلى الاختلاف في مقوماتها لكن كل الدراسات أجمعت أن الهدف الرئيسي لها تطوير المجتمعات المحلية، عليه فإن تحقيق التنمية المحلية رهين باعتماد وتفعيل العناصر التالية:

1. **المشاركة الشعبية:** هي ركيزة من الركائز الأساسية لتنمية المجتمع المحلي، حيث أن كل تنمية حقيقية للمجتمع ما تتطلب المشاركة التلقائية لأهالي هذا المجتمع، وذلك بتوحيد جهود الأهالي مع جهود الحكومة أمر بالغ الأهمية، فلتحقيق تنمية يتقبلها المجتمع وتحل مشاكله الحقيقية، فإنه يجب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل معا على وضع برامج تهدف إلى النهوض بها.[1]
2. **الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة:** يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوافرة في المجتمع المحلي، فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من أهم قواعد وخصائص التنمية المحلية التي تحدث التغيير الحضاري المقصود، من خلال إدخال أنماط جديدة على حساب أنماط قديمة، وهي طريقة تحقق التكيف الاجتماعي السليم مع التجديدات التي أدخلت من خلال استعمال الموارد المحلية المتاحة في المجتمع.[2]
3. **تكامل مشروعات الخدمات:** من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا تؤخذ الخدمات المكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.
4. **الإسراع في الوصول إلى النتائج:** يقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية، الإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن

[1] خيضر خنفري، المرجع السابق، ص 22.

[2] سميحة قلقول، **التنمية المحلية كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016، ص27.

والتي تسد في الوقت نفسه الحاجات القائمة، والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم.[1]

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:[2]

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وإنجازها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في التنمية.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- توفير مناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

❖ بالإضافة للأهداف التالية:[3]

- وضع الخطط المناسبة وفق أولويات لتنمية المجتمع المحلي والنهوض به اقتصادي واجتماعي.
- الارتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلي.
- رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.
- وضع حلول ناجعة للمشكلات.

[1] إلياس بوفالة، **إصلاحات الجمعات المحلية في ظل قانون 11-10 ودورها في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014، ص ص 13-14.

[2] أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، ص 19.

[3] عبد الرحمان محمد الحسن، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 116.

- الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن أن تشارك في عملية تنمية المجتمع مثل الصحة، التعليم والترفيه.

خلاصة الفصل:

تعتبر التنمية المحلية ظاهرة مجتمعية مستمرة ومتجددة ومتطورة ملازمة لجميع المجتمعات، ولهذا تسعى كل الدول و النامية على الخصوص إلى إحداث نقلة نوعية في مسارها التنموي للوصول إلى تنمية شامة ومتوازنة، وهذا ما جعل حكومات الدول النامية والجزائر بصفة خاصة تتبنى جملة من السياسات من بينها سياسة التشغيل، التي لا تعدو من أن تكون جزءا من السياسات الدافعة بعجلة التنمية، بانتقال المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك بالتركيز على المورد البشري بالدرجة الأو لى من خلال توفير متطلبات العيش الكريم من العمل، التعليم، العلاج، الإسكان...إلخ. والذي بدوره يساهم في عملية التنمية المحلية والوطنية الشاملة التي تصبو إليها أي دولة نامية.

الفصل الثاني: سياسة التشغيل وعلاقتها بالتنمية المحلية

المبحث الأول: سياسة التشغيل في الجزائر

المطلب الأول: برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر

المطلب الثاني: معوقات التشغيل في الجزائر

المطلب الثالث: آليات تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر

المبحث الثاني: إسهامات سياسة التشغيل في التنمية المحلية

المطلب الأول: إسهام سياسة التشغيل في المجال الاقتصادي

المطلب الثاني: إسهام سياسة التشغيل في المجال الاجتماعي

خلاصة الفصل.

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ نصف الثاني للثمانيات إلى غاية 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة، وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %، فالأزمة الاقتصادية التي عاشتها خلال هذه الفترة، والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط، قد أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايدا أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة التي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

إن تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، وبلغت البطالة نسبة أصبحت تشكل تهديدا على المجتمع، مما استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية، للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب، وتمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل، وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها، مع التركيز على حملة واسعة للتحسين والتوجيه من أجل إنجاح هذه البرامج، وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء والأمن والاستقرار إلى كامل التراب الوطني، خصوصا بعد انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية عام 1999، والجهود الكبيرة التي بذلها في اتجاه تحقيق الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية.

ولتوضيح أكثر قسمت هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناولت في المبحث الأول برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر بعدها المعوقات ثم آليات تفعيل برامج وأجهزة التشغيل، أما المبحث الثاني سأتطرق إلى إسهامات سياسة التشغيل في تحقيق التنمية المحلية في كل من المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الأول: سياسة التشغيل في الجزائر

إن الاهتمام بمسألة التشغيل ألزم الجزائر، ومنذ الاستقلال الاعتماد على نوع من الاستقلالية في إدارة العمل والتشغيل، بدأت تظهر بوادرها سنة 1990، حيث عملت على تكثيف العناية بالقوى العاملة، عن طريق أخذ زمام الأمور فيما تتعلق بتبني سياسة التشغيل، وذلك كله استنادا إلى التطوير النظري للمواثيق الجزائرية عبر استراتيجية وطنية مدروسة، مستندة على ضرورة القضاء على البطالة وتمكين المواطنين من حقهم في العمل، وعليه تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي، في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل وأخرى للتضامن الوطني، متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية، وعلى المستوى المحلي فيه مديريتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، بالإضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة.

بعد كل هذا سأتطرق في هذا المبحث إلى برامج وأجهزة التشغيل التي اعتمدتها الجزائر لتقليص ظاهرة البطالة ثم المعوقات التي تحول دون تطبيقها على أرض الواقع، وفي الأخير آليات تفعيل هذه البرامج وأجهزة.

المطلب الأول: برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر

على غرار دول العالم، لجأت الجزائر إلى تبني سياسة التشغيل بالاعتماد على تسعة عشرة (19) جهاز يساهم في عملية تشغيل الشباب على الخصوص، في جميع المجالات والقطاعات من القطاع الزراعي، الصناعي، النقل، الصيد البحري...، لتساهم معظم الوزارات في عملية التشغيل، فقد وضعت الدولة مجموعة من برامج التشغيل وأخذت بعين الاعتبار التنوع في فئات المجتمع، بالإضافة إلى أنها عددت في مجالات التشغيل ليتسنى لأي بطال الولوج لعالم الشغل، وفيما يلي سنذكر أهم برامج التشغيل التي اندرج عنها مجموعة من أجهزة التي تعمل على تجسيد البرامج على أرض الواقع.

1. التشغيل الذاتي:

هو برنامج يعتمد على منح الفرصة للشباب من أجل خلق نشاط خاص، وبالتالي ضمان منصب شغل، ومثال على ذلك المؤسسات المصغرة التي يشرف على تنفيذها مجموعة من الأجهزة وهي:

أ. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت الوكالة في سنة 1996، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم وموافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مؤسسة، يستفيد الشاب صاحب المشروع من خلال إنشاء مؤسسته وتوسيعها من مساعدة مجانية، امتيازات جبائيه وإعانات مالية، تتمتع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، ويتولى الوزير المكلف بتشغيل الشباب متابعة العملية بجميع نشاطات الوكالة، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة.[1]

وهي موجهة لكل شاب يتراوح عمره بين 18 و35 سنة تعتمد في تمويل المشاريع على مبلغ لا يتعدى 100.000.00 دج.

ب. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

تم إنشاء الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للتضامن الاجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية، وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وقد تم تسجيل أكبر موجة في نظام التأمين عن البطالة خلال الفترة 1996-1999، ومنذ تلك الفترة بدأ منحى الانتساب في التقلص.[2]

يقوم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بالاهتمام بفئة البطالين الذين لا يمكنهم التعامل مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 03/514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم انشاء النشاطات من قبل البطالين البالغين العمر بين 30 و50 سنة.[3]

ت. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04/13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بآلية القرض المصغر، والمرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتعلق بإنشاء الوكالة

[1] هاجر غانم وأمينة بودراع، "تجربة الجزائر في القضاء على البطالة، دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة"، جامعة مسيلة، يوم 5-2012 على الموقع الالكتروني **www.iefpedia.com** تم تصفحه يوم:21-10-2016، ص ص 9- 10.

[2] عبد الغاني دادان ومحمد عبد الرحمان بي طحين، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص181.

[3] ساعد بن فرحات، "فعالية سياسة التشغيل في الجزائر"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2013، ص10.

الوطنية لتسيير القرض المصغر، أين تم استحداث الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/414 المؤرخ في 25 أكتوبر2005، ليتم تحويل تسيير هذه الوكالة من الوزارة المكلفة بالتشغيل إلى الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم08/10 المؤرخ في 27 جانفي 2008، تتكفل هذه الوكالة بتقديم قروض بدون فوائد بنسبة 25% من المبلغ الإجمالي للاستثمار بين 100.000و400.000دج، أو من التكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز 30.000دج، والهدف من هذه الوكالة هو محاربة الفقر والتهميش وكذا مساعدة الفئات المحرومة، بإحداث أنشطة حرفية وتشجيع المرأة الماكثة في البيت على العمل، بالإضافة إلى إعادة إدماج المسجونين في الحياة العملية، كما تمنح التكوين المجاني للعمالة الغير رسمية في تسيير المؤسسات وتنظيم صالونات عرض وبيع منتوجاتهم.[1]

ث.صندوق الزكاة:

هو هيئة يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وتتم عملية الجمع على مستوى المساجد، أيضا عبر حسابات بريدية جارية ولائية، ويستعين بثلاثة (3) أنواع من اللجان وعلى مستويات مختلفة، وهي اللجنة الوطنية، اللجنة الولائية، اللجان القاعدية على مستوى الدوائر التي تنفذ عمليات الجمع والبحث والتوزيع على مستحقين، ويرأسها إمام معتمد في الدوائر، ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ المجمعة تقدم كقروض حسنة بدون فوائد، ويتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50.000دج و300.000دج تسدد خلال أربع سنوات.[2]

2. التشغيل المباشر: أو أجهزة المساعدة على الإدماج المهني يشرف عليه كل من:

أ. الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم 71/42 المؤرخ في 7 جوان 1971، وبذلك فإن

[1] عبد الرزاق جباري، المرجع السابق، ص ص 158- 159.

[2] عبد الله غالم، "إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الموسم بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 16/15نوفمبر2011، ص ص 9- 10.

الوكالة تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل، تتكون من المديرية العامة وإحدى عشر (11) مديرية جهوية وحوالي مئة وخمسة وستون (165) وكالة محلية، تكمن مهامها الأساسية في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب.[1]

ب.مديرية التشغيل:

أنشئت بموجب المرسوم 02/50 المؤرخ في 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بمصالح التشغيل في الولاية وعملها، تضطلع المديرية بمهمة مزدوجة تتمثل في العمل على تنفيذ سياسة العمومية التي تضعها الدولة من جهة، واعتماد كل التدابير التي من شأنها النهوض بقطاع التشغيل وترقيته وتنظيمه والمحافظة عليه من جهة أخر، وهي تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي، وموجودة في كل ولاية من الولايات ثمانية وأربعون (48) حسب التقسيم الإداري للجزائر.[2]

كل من الوكالة الوطنية للتشغيل ومديرية التشغيل يعملان بالتنسيق على كل من البرنامجين:

- **عقود ما قبل التشغيل CPE:**

أطلق هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/402 المؤرخ في 20 ديسمبر 1998، يعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات علمية في سوق العمل، من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل، وتتكفل الدولة بتسديد الأجور والأعباء الاجتماعية الخاصة بالمستفيدين طيلة فترة العقد، بلغ عدد مناصب الشغل المحدثة 300520 منصب شغل مؤقت للفترة الممتدة من 1999 إلى 2008.[3]

- **جهاز المساعدة على الادماج المهني DAIP:**

جهاز جديد وضع طبقا للمرسوم التنفيذي الذي أنشأه رقم 08/126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 الذي يحدد الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني وكيفيات تطبيقه، هدفه الأول

[1] محمد عبد الرحمان بن طجين، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، مذكرة ماجستير، جامعة قطدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2009-2010، ص73.

[2] عبد الله قادية، **الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، كلية الحقوق، 2010-2011، ص ص 160-161.

[3] ساعد بن فرحات، المرجع السابق، ص 150.

التشجيع على الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج تكوين، تشغيل والتوظيف، يتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج تبرم بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم أو الهيئة المكونة والمستفيد، وقد تم وضع هذا الجهاز تحت تصرف الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي تسييره بالتنسيق مع مديرية التشغيل لكل ولاية.[1]

ج. وكالة التنمية الاجتماعية ADS:

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/232 المؤرخ في 29 جويلية 1996، والذي حدد قانونها الأساسي محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي، كأحد أهدافها الرئيسية، تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية من طرف وزارة التضامن الوطني بعدما كانت تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل عند نشأتها، حسب المرسوم الرئاسي رقم 08/09 المؤرخ في 27 جافني 2008، حيث تشرف هذه الوكالة على مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد، ومنها البرامج الموجهة للجماعات السكانية في شكل مشاريع تنموية.[2]

تشرف وكالة التنمية الاجتماعية على البرامج التالية:

- **جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات PID:**

مسجل في إطار سياسة نشيطة لضمان الإدماج المهني للشباب طالبي التشغيل من حاملي شهادات التعليم العالي، وكذا التقنيين السامين المتخرجين من معاهد التكوين الوطنية، البالغين من العمر بين 19-35 سنة، قصد السماح لهم باكتساب تجربة مهنية وترقية قابلية تشغيلهم، وتشرف مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن على مستوى الولاية بتنفيذ هذا البرنامج ومن مزايا البرنامج:

- إدماج الشباب حاملي الشهادات في النشاطات لتخصصاتهم.
- اكتساب تجربة مهنية.
- الاستفادة من عقد عمل قابل للتجديد لمرة واحدة.

[1] رشيد شباح، المرجع السابق، ص150.
[2] المرجع نفسه، ص 145.

- الاستفادة من تعويض محدد ب 10.000دج شهريا لفائدة حاملي الشهادات الجامعية وب 8.000دج شهريا للتقنيين السامين.[1]

- **جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIS:**

يتمثل هدف هذا البرنامج في إدماج البطالين عديمي التأهيل، لمدة تقدر بسنتين قابلة للتجديد لمرتين، وتتكفل مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن على مستوى الولاية بتنفيذ هذا البرنامج ومن مزايا هذا الجهاز:

- الاستفادة من تعويض.
- مدة الإدماج تقدر بسنتين قابلة للتجديد لمرتين.
- إمكانية الاستفادة من عطلة قانونية وعطلة سنوية.
- شهادة الإدماج في نهاية مدة الادماج.[2]

يعتبر كل من برنامج عقود ما قبل التشغيل وجهاز الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات من البرامج المخصصة ليستفيد منها كل من المتحصلين على شهادات التعليم العالي والمتخرجين من معاهد التكوين الوطنية، أما برنامج جهاز المساعدة على الإدماج المهني وجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي فهما موجهان لفئة الشباب المتحصلين على شهادات وحتى الشباب بدون تأهيل ولا تكوين.

3. جهاز الورشات:

هو عبارة عن جهاز يهدف إلى إحداث ورشات أشغال موجهة للمنفعة العمومية وعلى سبيل الذكر:

أ. برنامج الأشغال العمومية ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO:

يندرج هذا البرنامج ضمن الأجهزة الجديدة المطبقة في الجزائر في إطار محاربة الفقر وكل أشكال الإقصاء الاجتماعي، تم وضعه منذ1997 للتكثيف من مناصب الشغل المؤقتة في إطار السعي لمكافحة

[1] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، على الموقع الالكتروني **www.msfcf.gov.dz** تم تصفحه يوم:8 أفريل 2017.

[2] المرجع نفسه.

البطالة وليس هذا فحسب بل يهدف البرنامج كذلك إلى خلق نشاطات اجتماعية من خلال ظهور مؤسسات مصغرة.

تتمثل القطاعات المحددة للاستفادة من برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثفة لليد العاملة في قطاع الطرق والغابات، الفلاحة، الري البسيط، صيانة التراث العقاري المدني للتنمية المحلية، المحيط...الخ.

تستلم الأشغال للمقاولين الصغار الذين يتنافسون للحصول على صفقات لإنجاز أشغال بسيطة، لا تتطلب مكننة أو تكوين خاص، وبهذا تمثل ورشات الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة صيغة بديلة لها ثلاث منافع تسمح في انتظار توظيف الدائم، إحداث مناصب شغل مؤقتة، والتكفل بنشاطات قطاعية ذات منفعة عمومية، وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة مرشحة للدوام، كما يسمح البرنامج بالحصول على التغطية الاجتماعية.[1]

ب.**برنامج الجزائر البيضاء:** يسمح هذا البرنامج باستحداث مؤسسات جد مصغرة لصيانة وتحسين الإطار المعيشي للسكان، كما يسمح بإدماج البطالين لاسيما أولئك الذين تم اقصائهم من النظام المدرسي، وبالشراكة مع الجمعيات والسلطات المحلية.

ومن مزايا البرنامج:

- الاستفادة من أربعة عقود بمبلغ 850.000 دج للمشروع.
- تعلم كيفية تسيير فرق العمل.
- تعلم طريقة عمل الإدارة من العلاقات مع المجلس الشعبي البلدي، مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- الاستفادة من تغطية اجتماعية لفترة تقدر بسنة والحصول على بطاقة حرفي.[2]

ت.**برنامج الشغل الأجور بمبادرة محلية:** هو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة الموجهة لإدماج البطال دون المؤهلات، أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم

[1] ليلى مكاك، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع العائلي،2010-2011، ص ص 63 64.

[2] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المرجع السابق.

ما بين 19-30 سنة، في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبه إلى حد كبير برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية، الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية لنفس الوزارة.[1]

المطلب الثاني: معوقات التشغيل في الجزائر

إن السياسة الوطنية المنتهجة في مجال التشغيل، ركزت على أهداف كثيرة سياسية اقتصادية واجتماعية، وذلك بجعلها أكثر واقعية وقبولا في الوسط الاجتماعي والاقتصاد الجزائري، ومع ذلك فإن تلك السياسات واجهت تحديات ومعوقات قللت من فاعليتها، وعليه يمكن حصر التحديات في النقاط التالية:[2]

- إن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة إشكالية تشغيل الشباب، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي، عن تحويل الاستثمارات وإنجاز المشاريع النشأة لمناصب عمل مستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى قطاع خاص، وتقليص عدد العمل إما بسبب الغلق أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية، كل هذا وأكثر أمام استمرار تزايد حجم طلبات جديدة من طرف الشباب.
- العمل الغير منظم، الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل وندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية من جهة، والعمل المؤقت من جهة أخرى.
- عدم التحكم في الآيات القانونية والاجتماعية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة البطالة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب، إلى جانب عدم الانسجام والتناسق بين الأجهزة

[1] عبد الله غالم، المرجع السابق، ص6.

[2] عبد الحميد قومي و حمزة عايب، "سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فاعليات الملتقى الدولي الذي نظمته جامعة المسيلة، الموسم بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 16/15 نوفمبر2011، ص ص 10- 11.

القائمة على مكافحة البطالة والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذي الظاهرة.

- عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط يناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل.

هناك معوقات أخرى نذكرها:[1]

- ارتفاع ظاهرة الآفات الاجتماعية خطيرة في أوساط الشباب الغير العامل، ونقصد بذلك ارتفاع مستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، تعاطي المخدرات، العنف ضد المجتمع والهجرة الغير مشروعة نحو البلدان الأوربية عبر الوسائل والطرق الغير المشروعة والغير مضمونة.
- ضعف وعدم تكييف برامج وآليات التكوين والتعليم العالي في الجزائر مع سوق العمل ومتطلباته، وهذا ما يجعل المتخرجين من الجامعات ومراكز التكوين عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.
- اعتماد سياسة التشغيل في الجزائر اعتماد كلي على القطاع العمومي، بسبب غياب القطاع الاقتصادي الذي يعتبر المستوعب الأكبر للبطالة في أي بلد، مما خلق البطالة المقنعة في القطاع العمومي.
- ارتفاع النمو السكاني وخريجي الجامعات والمعاهد العليا في الجزائر من سنة لأخرى.

المطلب الثالث: آليات تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر

من خلال تتبع للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة، و من أجل إعطاء المزيد من الفاعلية في وضع وتجسيد سياسات وبرامج تشغيل الشباب خاصة أمام كل تلك التحديات والمعوقات سابقة الذكر، والتي كثيرا ما أعاقت نجاح سياسات التشغيل، سأذكر جملة من العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية سياسة التشغيل:

- ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية بعالم الشغل، في مختلف المستويات والمؤسسات المعنية بذلك مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات هذه

[1] صفية بوزار، "فاعلية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1999-2004"، مداخلة مقدمة ضمن فاعليات ملتقى الدولي الذي نظمته جامعة تيبازة، الموسوم بعنوان: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل البطالة، يومي 8-9 ديسمبر 2014، ص 565.

الهيئات والمؤسسات قدر الإمكان، والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات العشوائية التي لا تقوم على مثل هذه الدراسات.

- العمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم ومستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية والعراقيل الميدانية، بجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكييف مع المستجدات والمتغيرات التي يتطلبها الواقع العملي.
- معالجة السبب الرئيسي لارتفاع معدلات البطالة، من خلال إصلاح الأنظمة التعليمية وأنظمة التدريب المهني.[1]
- إعادة النظر في السياسات الخاصة بسوق العمل لتحسين كفاءة وزيادة فاعليتها، وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل العاطلين عن العمل غير المؤهلين والمحرومين من أي مزايا أو ضمانات.
- تغيير سياسات توفير فرص العمل جديدة من الكم إلى الكيف، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية.
- الاستمرارية في تطبيق السياسات الحالية المرسومة وعدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.
- السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل.[2]
- تفعيل دور الدولة في الرقابة على الاقتصاد الموازي، باعتباره يحتل مكانة فعلية كبيرة في السوق ومصدر هام لتوفير مناصب العمل، وذلك بالعمل على جعله يتكيف مع الإجراءات القانونية، الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.
- إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه والاستثمار الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف رفع قدرتها في التحكم وفي تنفيذ برامج ومشاريع تشغيل الشاب الباحث عن العمل.
- منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإمكانيات القانونية والمادية التي تمكنها من العمل على توسيع مجال عقود التشغيل المسبقة، وعقود التدريب والتمهين، ودعم المؤسسات التي تمارس هذا النمط من التشغيل بالحوافز المادية التي تسمح لها بالتحول إلى عقود عمل دائمة.[3]

[1] أمينة بودراع، المرجع السابق، ص 18.

[2] عبد الرزاق لخضر مولاي، المرجع السابق، ص 200.

[3] عبد الله غالم، المرجع السابق، ص 14.

المبحث الثاني: إسهامات سياسة الشغيل في التنمية المحلية

الجزائر واحدة من البلدان العالم الثالث، تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة في كافة الميادين والمجالات المختلفة، عن طريق العديد من المؤسسات ووكالات التشغيل التي أنشأتها الدولة، من أجل دعم برامج التنمية وتوجيهها نحو المسار الصحيح.

ولذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الإسهامات التي حققتها كل من مؤسسات ووكالات التشغيل والبرامج التي طرحتها الحكومة الجزائرية في كل من المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: إسهام سياسة التشغيل في المجال الاقتصادي

ترتكز سياسات التشغيل في الجزائر على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها لخلق الثروة الاقتصادية، عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بم يسمح تنمية اقتصاد البلاد وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا سريعة التطور، وقد كان لهذه السياسات والتدابير تأثير إيجابي، والذي تمثل في تجنب إقصاء الشاب البطال عن عالم الشغل، وبالتالي خفض معدلات البطالة.

فقد ساهمت مؤسسات سوق العمل بإنشاء حوالي 1641216 منصب عمل في الفترة الممتدة بين 1999-2004 بنسبة 54% من إجمالي مناصب العمل المنشأة وهذه النسبة تؤكد مدى اهتمام واعتماد الحكومة على سياسة مؤسسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة، والتي تراجعت بالفعل من 29% سنة 2000 الى 17.7% سنة 2004 إلى حوالي 10% سنة 2014.[1]

كما حققت سياسات التشغيل في الجزائر بعض النتائج الإيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها ما يلي:[2]

- تنفيذ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2004 الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة، وانطلاق عدة ورشات، والتي ترجمت بخلق عدد من مناصب الشغل الصافية.

[1] مراد زايد، "دور سياسات التشغيل في القضاء على البطالة في الجزائر –حالة وكالة الوطنية للتشغيل"، جامعة الجزائر 3 يوم 5-2012، على الموقع الإلكتروني **www.iefpedia.com** تم تصفحه يوم: 21-10-2016، ص 1.

[2] صفية بوزار، المرجع السابق، ص 563.

- تطبيق برنامج تكميلي لدعم نمو 2005-2009، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي.
- النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة بين 1999-2007 بتكلفة تقدر ب 150 مليار دينار جزائري.
- متوسط استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت المسيرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين عن البطالة.
- تنصيب 300.000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني.
- كما تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محورا مهما في مخطط العمل لترقية الشغل، ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008.

المطلب الثاني: إسهام سياسة التشغيل في المجال الاجتماعي

إن لجوء الحكومة الجزائرية إلى طرح جملة من برامج التشغيل و وضع مجموعة من الأجهزة تهدف إلى الحد أو تقليص من ظاهرة البطالة، التي ينجر عنها مشاكل اجتماعية جمة من الفقر، الأمية، الآفات الاجتماعية، الإجرام والهجرة الغير الشرعية التي تحول دون نهوض الدولة والوصول لمبتغاها، ألا وهو التنمية المحلية، يمكن القول أن سياسة التشغيل التي اعتمدتها الجزائر ساهمت في:[1]

- تحسين المستوى المعيشي لبعض الأسر الجزائرية.
- دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل مقارنة لما عليه سابقا.
- تحسين مستوى التعليم في الجزائر حيث أن توفير الشغل يؤثر بشكل إيجابي على مستوى التعليم في الجزائر، ويمكن إرجاع نسبة كبيرة من التسرب المدرسي إلى نقص مداخيل الأولياء وعدم عملهم.

[1] صفية بوزار، المرجع السابق، ص 564.

- إسهام التشغيل في توفير الغذاء شيء واضح في الجزائر، حيث أن معظم الأسر الجزائرية مكونة من ثلاث أفراد فما فوق، يستلزمها على الأقل أجر لإعالتها من المصاريف المتعلقة بالغذاء، فالتشغيل في الجزائر حققبشكل كبير توفير وتحسين مستوى الغذاء للعائلات والأسر الجزائرية.
- انخفاض مستوى التسريب المدرسي في السنوات الأخيرة 2005-2014 نتيجة انخفاض معدلات البطالة وزيادة التشغيل.

وبصفة عامة يمكن القول أن إسهامات سياسة التشغيل في تقليص دائرة الفقر كانت واضحة في الجزائر، حيث أن مستوى المعيشي تحسن بكثير لاسيما من خلال انخفاض معدل البطالة في اقتصاد الجزائر، وحيث أن معظم الأسر والعائلات الجزائرية أصبحت تملك دخل أو أجر من خلال عمل أحد أفرادها مكنها من تحسين مستوى معيشتها عن طريق توفير التعليم، الرعاية الصحية... التنقل، الترفيه والسياحة، وكل هذا عن طريق التشغيل أي سياسات التشغيل في الجزائر أفادت البطالين الجزائريين من خلال تغيير نمط حياتهم وتحسين مستوى معيشتهم.

خلاصة الفصل:

لجأت الجزائر إلى تبني سياسة التشغيل، من خلال إعداد برامج و أجهزة التشغيل وجعلها قواعد أساسية لخلق مناصب عمل، والتوفيق بين العرض والطلب في سوق العمل، للوصول إلى مبتغاها ألا وهو تقليص نسبة البطالة داخل المجتمع خاصة فئة الشباب، وتحقيق التنمية المحلية.

فقد نوعت الجزائر من برامج و أجهزة التشغيل، فكانت هناك أجهزة لدعم العمل المأجور وأجهزة أخرى لدعم روح المقاولتية خاصة لدى فئة الشباب الذين يبلغون من العمر 18 إلى 30 سنة، كما أنها لم تستثني البطالين الذين تجاوزت أعمارهم سنة 30 سنة، من خلال استحداثها لجهاز دعم المبادرات الفردية، يشرف على تسييرها الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة منذ سنة 2004 ، ناهيك عن السياسة التحفيزية المصاحبة لهذه الأجهزة، تمس كافة الفئات العمرية من البطالين، وكافة أصناف اليد العاملة سواء بدون تأهيل إلى غاية أصحاب المؤهلات الجامعية.

صحيح أن هذه البرامج والأجهزة شهدت مجموعة من الصعوبات والتحديات، لكن لا أحد ينكر إسهامها في تقليص نسبة البطالة خاصة أوساط الشباب، وتخفيف حدة الفقر في المجتمع، دون نسيان إسهامها في تضييق نسبة الأمية وسط المجتمع من زيادة الوعي لدى أفرادها، وهذا ما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي واستقرار اجتماعي، الذي انعكس على المجال السياسي بأن عم الأمن الوطني بالدرجة الأولى والاستقرار السياسي بالدرجة الثانية.

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج

المبحث الأول: تقديم مكان الدراسة

المطلب الأول: تعريف مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج

المطلب الثالث: مهام مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج

المبحث الثاني: مصادر تمويل نشاطات مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج

المطلب الأول: مصادر حكومية

المطلب الثاني: تأثيرات سياسة التشغيل الفعلية على واقع التنمية المحلية بولاية برج بوعريريج

خلاصة الفصل.

بعد الدراسة النظرية التي تطرقت إليها من خلال الفصلين السابقين، واللذين أرى فيهما تمهيدا للموضوع يحتاج إلى دراسة تطبيقية، سأقوم في هذا الفصل بدراسة ميدانية للتعرف والاطلاع عن قرب على هيئة من هيئات التشغيل على مستوى ولاية برج بوعريريج، والبرامج التشغيل التي تعمل على تنفيذها، وذلك من أجل معرفة مدى إسهامها في دفع عجلة التنمية المحلية على مستوى الولاية.

لمعرفة كل هذا ارتأيت تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناولت في المبحث الأول تقديم مكان الدراسة من خلال تعريف بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن ثم تقديم الهيكل التنظيمي بعدها مهام ووظائف المديرية.

أما المبحث الثاني فتطرقت إلى مصادر تمويل نشاطات المديرية من مصادر حكومية وفي الأخير تأثيرات سياسة التشغيل الفعلية على واقع التنمية المحلية بولاية برج بوعريريج.

المبحث الأول: تقديم مكان الدراسة

يمكن اعتبار مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن هيئة من الهيئات المسؤولة على التشغيل، على المستوى المحلي، ولمعرفة إسهاماتها في مجال التشغيل، لابد من التعرف على المديرية من خلال تاريخ إنشائها في الولاية برج بوعريريج، ثم الهيكل التنظيمي للوقوف على الجهة أو المصلحة المسؤولة على التشغيل، وفي الأخير التعرف على المهام الموكلة لهذه المديرية.

المطلب الأول: تعريف مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج

تعريف المديرية: هي هيئة تنفيذية تشرف على المتابعة القانونية للأجهزة،[1] وتنفذ سياسة الاجتماعية للدولة لمرافقة الأشخاص المتواجدين في وضعية الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الطفولة المسعفة والنساء المتواجدات في وضع اجتماعي صعب والمسنين، وهي تابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.[2]

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/471 المؤرخ في 7 شعبان عام 1417 الموافق ل 18 ديسمبر سنة 1996 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح النشاط، وحسب المادة رقم 1 من المر سوم تأخذ تسمية مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية بتطوير وتنفيذ جميع التدابير التي من شأنها تأطير النشاطات المرتبطة بالنشاط الاجتماعي للدولة والتضامن الوطني وضمان متابعتها ومراقبتها.[3]

أنشئت مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن في ولاية برج بوعريريج يوم 17 مارس 1998، وحسب القرار المشترك بين الوزارات لتنظيم العمل الاجتماعي في المادة 4، فإن مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج تحوي أربع خدمات:

- خدمات المؤسسات المتخصصة.
- خدمات الرعاية الاجتماعية للمحتاجين.

[1] مقابلة مع السيد مفتاح ثابت، رئيس مصلحة ترقية التشغيل والادماج المهني، بمديرية التشغيل لولاية برج بوعريريج، بتاريخ: 19 مارس 2017.

[2] مقابلة مع السيدة آسيا فارسي، مكلفة بتسيير مصلحة التضامن والحركة الجهوية، بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج، بتاريخ: 9 أفريل 2017.

[3] اعتمادا على الوثائق من مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج.

- خدمات الاندماج الاجتماعي والتضامن والحركات الطوعية.
- خدمات الإدارة العامة.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن

تتكون مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن من:[2]

1 المدير: هو المكلف والمسؤول الأول على تطبيق الأحكام الخاصة بتسيير المديرية، وتنظيم العمليات والوظائف داخل المديرية بالاعتماد على الأمانة ومجموعة من المصالح التي تحت تصرفه، ويمارس السلطة السلمية على الموظفين.

2 الأمانة: مهمتها استقبال المواطنين، وهي همزة وصل بين المدير والمصالح كما تعمل على تسجيل المراسلات الصادرة والواردة.

كما تضم المديرية 5 مصالح لكل مصلحة اختصاصاتها ومهامها:

مصلحة الإدارة العامة والوسائل: تضم مكتبين:

- مكتب المستخدمين والتكوين.
- مكتب الميزانية والوسائل ومتابعة المشاريع.

مصلحة الاتصال الجماعي ونظام إعلام التسيير: تضم كل من

- مكتب الإعلام والتوجيه والاتصال الاجتماعي والإحصائيات.
- مكتب تسيير النظام الإعلامي ومتابعة النظام المعلوماتي.

مصلحة حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم: تضم كل من

- مكتب البرامج الاجتماعية والوقاية والإدماج وترقية الأشخاص المعوقين.
- مكتب متابعة سير مؤسسات العمومية والخاصة للتربية والتعليم المتخصص.

[1] المرجع السابق.

[2] مقابلة مع السيد عمار سعدي، رئيس مصلحة برامج التنمية الاجتماعية - مكلف- بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج، بتاريخ: 29 مارس 2017.

مصلحة العائلة والتلاحم والطفولة والشبابية: تحوي مكتبين

- مكتب حماية وترقية العائلة والمرأة والأشخاص المسنين والطفولة والمراهقة في وضع اجتماعي صعب والطفولة المحرومة من العائلة.
- مكتب الوساطة الاجتماعية والعائلة.

مصلحة البرامج التنمية الاجتماعية ونشاطات التضامن: تتكون من:

- مكتب متابعة تنفيذ أجهزة الإدماج الاجتماعي وبرامج التنمية الاجتماعية.
- مكتب النشاطات التضامنية ومتابعة نشاطات الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني.

وهي المصلحة المسؤولة والمشرفة على برامج التشغيل، تحديدا من مكتب متابعة تنفيذ أجهزة الإدماج الاجتماعي وبرامج التنمية الاجتماعية الذي يشرف على تنفيذ برامج التشغيل بالولاية وتتمثل هذه البرامج في:

- برنامج الأشغال العمومية ذات اليد العاملة المكثفة.
- برنامج الجزائر البيضاء.
- جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي.
- برنامج إدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات.

لكن دراستي الميدانية ستقتصر على برنامجين إثنين هما: برنامج الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، وبرنامج نشاطات الإدماج الاجتماعي لمعرفة مدى تأثيرهما على واقع التنمية المحلية بولاية برج بوعريريج

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج[1]

[1] المرجع السابق.

المطلب الثالث: مهام مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن

تتكفل مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن القيام بالمهام التالية: [1]

1. بعنوان النشاط الاجتماعي للدولة:

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم في الميادين المرتبطة بنشاطات النشاط الاجتماعي.
- وضع بالاتصال مع السلطات المحلية، جهاز إعلامي يتعلق بتقويم الحاجات في مجال النشاط الاجتماعي وإحصاء الفئات المحرومة والأشخاص في حالة الإعاقة.
- تنظيم جهاز تسيير المساعدة الاجتماعية للدولة.
- تأطير تطبيق جهاز المساعدة والدعم المباشر لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة أو المعوزة.
- السهر على تطبيق تدابير وبرامج الحماية والتربية والتعليم المتخصص والتكفل بكل فئات الأشخاص المعوقين.
- تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها ترقية نشاطات الإدماج والاندماج المدرسي والاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين وتنميتها.
- السهر على متابعة برامج التكوين التي تبادر بها الإدارة المكلفة بالنشاط الاجتماعي والتضامن الوطني.
- تنسيق السير البيداغوجي والإداري للمؤسسات المتخصصة وتقيمه ومراقبته.
- تطوير برامج المساعدة وإعانة الأشخاص في وضع صعب، لاسيما النساء في وضع صعب وتنفيذها.
- السهر على تنفيذ تدابير الاستعجال الاجتماعي وما بعد الاستعجال الموجهة للفئات الاجتماعية في وضع صعب.
- تنفيذ بالاتصال مع القطاعات المعنية، برامج وتدابير المساعدة والدعم الموجهة للعائلات المحرومة.
- إعداد البطاقة الاجتماعية للولاية وتحسينها.
- ضمان بالتنسيق مع المؤسسات المعنية وفي إطار الإجراءات المعمول بها. متابعة العمليات المخططة في مجال إنجاز المشاريع والهياكل التابعة لقطاع التضامن الوطني وتهيئتها وتجهيزها.
- تنظيم نشاطات الإعلام والاتصال المتعلقين ببرامج وأجهزة المساعدة والإعانة الاجتماعية وتنميتها.

[1] اعتمادا على الوثائق من مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج.

- وضع على المستوى الولائي نظام الاعلام وتسيير البرامج التي تطورها الإدارة المكلفة بالنشاط الاجتماعي والتضامن الوطني.
- السهر على توفير الوسائل الضرورية والهياكل التكفل بالأطفال المحرومين من العائلة العمومية والخاصة وضمان متابعتها ومراقبتها والعمل على إعادة إدماجهم الاجتماعي والعائلي.
- السهر على وضع الوسائل الضرورية لاستقبال الأطفال المراهقين في وضع اجتماعي صعب أو في خطر معنوي والتكفل بهم.

2. بعنوان التضامن الاجتماعي:

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم في الميادين المرتبطة بنشاطات التضامن الوطني.
- تأطير برامج التضامن الوطني الموجهة للفئات الاجتماعية المحرومة وتنشيطها وتنسيقها وتقييم تنفيذها وقياس أثرها.
- تحديد بالاتصال مع القطاعات المعنية الاحتياجات في مجال التضامن الوطني وتقييمها.
- تنظيم توزيع المعلومات بالبرامج المحلية للتضامن.
- السهر على التسيير العقلاني للمتكلات والسير الحسن للهياكل التابعة للقطاع لاسيما تلك الموضوعة تحت تصرف الحركة الجمعوية التي تنشط في ميدان اختصاص القطاع بما فيها دور الجمعيات.
- السهر على تنفيذ البرامج الهادفة إلى تنمية الجماعية التساهمية.
- ترقية نشاطات توعية المواطن من أجل مكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء وتنظيمها.
- المشاركة في ترقية النشاطات الاجتماعية والتضامنية لصالح الجالية الوطنية بالخارج.
- تسجيع مشاركة الحركة الجمعوية في النشاطات التي يقوم بها القطاع في المجال الاجتماعي والإنساني.

المبحث الثاني: مصادر تمويل نشاطات مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بولاية برج بوعريريج

على اعتبار أن مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي، ونظرا للمهام الموكلة إليها، لابد من مصادر تمويل لنشاطاتها من جهة، ولتنفيذ برامج التشغيل من جهة أخرى، ولهذا سأتطرق في هذا المبحث إلى مصادر تمويل المديرية ثم تأثيرات سياسة التشغيل الفعلية على واقع التنمية المحلية بولاية برج بوعريريج.

المطلب الأول: مصادر حكومية

تعتمد مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن على التمويل الحكومي فقط للقيام بالمهام والأعمال الموكلة اليها، ويتمثل التمويل في مبالغ مالية والوسائل من المعدات والأجهزة حسب احتياجات المديرية، حيث تستلم تمويلها من الفرع الجهوي المتواجد بولاية بجاية، الذي بدوره يتلقى مصادر تمويله وتمويل المديريات التابعة له من وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.[1]

أما فيما يخص برامج التشغيل فكل برنامج تمويله الخاص، مثلا برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، استفادت ولاية برج بوعريريج خلال سنتين 2014-2015 بالفان ومئتان وستة وخمسون (2256) منصبا، أما التمويل فقد خصصت الوكالة الاجتماعية مبلغ 160.345.920.00 دج في سنة 2014 ومبلغ 96.978.000.00 دج سنة 2015.

أما برنامج الإدماج الاجتماعي استفادت الولاية من مئتان وخمسون (250) حصة سنة 2015، والمبلغ تقدر ب 38.520.000.00 دج.

برنامج الأشغال العمومية ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة المكثفة استفادت الولاية خلال 2015 من ثلاثة وثمانون (83) مشروع خاص بقطاع الغابات بمبلغ اجمالي يقدر ب 159.367.389.40 دج يضمن توظيف حوالي ألف وثلاث مئة وثمانية (1308) عامل، واستفادت منه أربعة وعشرون (24) بلدية على مستوى ولاية برج بوعريريج.

برنامج الجزائر البيضاء استفادت الولاية خلال سنة 2015 من مئة وعشر (110) مشاريع يضمن توظيف حوالي ثلاثة ألاف وخمسة مئة وعشرون (3520) عامل بمبلغ يقدر ب

[1] مقابلة مع السيد عمار سعدي، بتاريخ: 26 مارس 2017.

378.400.000.00 دج تم تخصيص منه مبلغ يقدر ب 4.400.000.00دج لاقتناء العتاد، أما مبلغ المتبقي والمقدر ب 374.000.000.00 دج فهو مخصص لإنجاز المشاريع، وتم توزيع البرنامج على تسعة وعشرون (29) بلدية على مستوى الولاية.[1]

المطلب الثاني: تأثيرات سياسة التشغيل الفعلية على واقع التنمية المحلية بولاية برج بوعريريج

لمعرفة تأثيرات سياسة التشغيل الفعلية على واقع التنمية المحلية على مستوى ولاية برج بوعريريج، استعنت في دراستي الميدانية بأدوات جمع البيانات وهي:

1. **الملاحظة:** هي وسيلة قديمة لجمع المعلومات، تتميز الملاحظة العلمية بأنها تسعى إلى تحقيق هدف علمي واضح، وبأنها تحدث عن قصد وبصورة منظمة، وبأن نتائجها تسجل بانتظام وفي ترابط وتناسق هادفين.
2. **المقابلة:** تعتبر أداة هامة للحصول على المعلومات المطلوبة، وتستخدم في مجالات متعددة لجمع البيانات، عن مواقف ماضية أو مستقبلة يصعب فيها استخدام الملاحظة.
3. **الوثائق والسجلات:** استعنت في دراستي بالوثائق والسجلات، لأنه هناك بعض الحقائق والمعلومات يصعب ملاحظتها أو الكشف عنها من خلال المقابلة، لذلك تمت الاستعانة بالوثائق والسجلات، خاصة فيما يخص برنامج الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات وبرامج الإدماج الاجتماعي.

أولا: تحليل المقابلة

بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج، هناك موظفين استفادوا من برامج التشغيل، وقد تم ترسيمهم كموظفين رسميين بالمديرية، وباقتراح من اللأستاذة المشرفة قمت بإجراء مقابلة معهم، بالنسبة لأسئلة المقابلة فهي موضوعة بالملاحق، وقد تمت المقابلة مع كل من:

السيدة فارسي آسيا وهي مكلفة بتسيير مصلحة التضامن والحركة الاجتماعية بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن.[2]

[1] اعتمادا على الوثائق و المعلومات من مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج.

[2] مقابلة مع السيدة آسيا فارسي، مكلفة بتسيير مصلحة التضامن والحركة الجهوية، بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج، بتاريخ: 9 أفريل 2017.

السيدة ع.ح (رفض إعطاء المعلومات الشخصية).[1]

كل من السيدة آسيا وع.ح خريجتان الجامعة متحصلتين على شهادة ليسانس علم الاجتماع بسنة 2000.

بالنسبة للسيدة آسيا لم تعاني من مشكل البطالة في حين السيدة ع.ح عانت منها وأثرت على أوضاعها الإقتصادية والاجتماعية، أما طريقة البحث عن العمل كلاهما قامتا بالتسجيل لدى مديرية التشغيل من أجل الاستفادة من برنامج التشغيل، السيدة آسيا استفادة مباشرة من البرنامج في حين السيدة ع.ح تمت الاستفادة منه بعد ستة (6) أشهر من وضع الملف، أما البرنامج الذي استفادتين منه هو عقود ما قبل التشغيل لمدة سنتين، بالنسبة للأجر كان متدنيا يكفي للتغطية بعض الضروريات فقط، لكن اكتسبتا معارف وخبرات أضاف لهما ما أدى إلى ترسيمهما بعد اجراء مسابقة التوظيف بالمديرية، أما المنصب الذي نصبتا فيه منصب إداري، لكن عملهما ضمن إطار اجتماعي يمكن اعتباره في مجال التخصص رغم أنه لم يكن مذكور ضمن التخصصات المدونة لدى التوظيف العمومي، بالنسبة لآرائهما حول برنامج عقود ما قبل التشغيل اعتبراه ناجحا لأنه أكسبهما معارف وخبرات مما أوصلهما الولوج لعالم الشغل وإثبات الذات، أما بالنسبة لبرامج التشغيل بصفة عامة كانت آراءهما متقاربة على اعتبار أن برامج سياسة التشغيل حل مؤقت، كما أنها عبارة عن سياسة ترقية خاصة برنامج الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات الذي يشبه برنامج عقود ما قبل التشغيل إلا أنه يختلف عنه في النقاط التالية:

عقود ما قبل التشغيل تسير مديرية التشغيل بالتنسيق مع وكالة دعم تشغيل الشباب، في حين برنامج إدماج حاملي الشهادات تسيير مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن.

الأجر ضمن برنامج عقود ما قبل التشغيل يقدر ب 15.000.00دج في حين أجر برنامج إدماج حاملي الشهادات يقدر ب 9.000.00 دج.

العقد ببرنامج عقود ما قبل التشغيل قابل للتجديد ثلاث مرات، أما بالنسبة للمتعاقدين الحاليين تم فتح العقد لوقت ترسيمهم، أما برنامج إدماج حاملي الشهادات عقد قابل للتجديد مرة واحدة فقط دون اهتمام أو متابعة ليتم الترسيم.

[1] السيدة ع ح ، موظفة بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج، بتاريخ: 9 أفريل 2017.

ثانيا: عرض وتحليل الوثائق والمعلومات

1. برنامج الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات:

يتم تسيير البرنامج وفقا للمرسوم التنفيذي 08/127 المؤرخ في 30 أفريل 2008، بهدف الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات الجامعية وخرجيي المعاهد الوطنية المتخصصة في سوق العمل حسب تخصصاتهم واحتياجات سوق العمل.

عندما تحصل المديرية على الحصة السنوية من هذا البرنامج، تقوم بمراسلة كل الهيئات الإدارية والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، بضرورة التعبير عن احتياجاتهم لهذه المناصب، ليتم اعتمادها عند توزيع الحصة، بعدها تقوم المديرية بوضع إعلان عن وجود مناصب شغل شاغرة، وكذا التخصصات المطلوبة مع شروط استفادة من البرنامج والتي هي:[1]

يجب أن يكون طالب العمل مسجل لدى مصالح مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن ويتراوح عمره ما بين 18-35 سنة عند التسجيل، وذلك بدفع ملف إداري مكون من الوثائق التالية:

- شهادة ميلاد رقم 12 وقم 13.
- نسخة طبق الأصل لشهادة المتحصل عليها والمصادقة عليها.
- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية مع مصادقة البلدية
- 2 صور شمسية.
- صك بريد مشطوب.
- شهادة عائلية.
- بالإضافة إلى عدم الحصول على منصب في نفس الإطار من الوكالة الولائية للتشغيل.

بعدما يتم جمع الملفات طالبي العمل واحتياجات المؤسسات، تقوم اللجنة بدراسة الملفات وهذه اللجنة تتكون من:

[1] اعتمادا على الوثائق و المعلومات من مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج.

- مدير النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية أو ممثله وهو رئيس اللجنة، بالإضافة إلى الأعضاء التاليين:[1]
- ممثل عن مديرية التشغيل الولائية.
- ممثل عن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن مديرية التربية للولاية.
- ممثل عن وكالة التنمية الاجتماعية.
- رئيس المصلحة المكلف ببرامج التنمية الاجتماعية ونشاطات التضامن بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية أو ممثله.
- رئيس المكتب المكلف بمتابعة تنفيذ أجهزة الإدماج الاجتماعي وبرامج التنمية الاجتماعية بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن أو ممثله.
- منسق الخلية الجوارية للتضامن للولاية.

كما يمكن للجنة استدعاء كل شخص ذو كفاءة من شأنه مساعدتها في أعمالها.

❖ ويعين أعضاء اللجنة لعهدة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد بمقرر من الوالي وباقتراح من السلطات التابعين لها، وتجتمع اللجنة مرتين في السنة في دورة عادية وبطلب من رئيسها.

❖ بعد دراسة الملفات يتم انتقاء المترشحين وفق المعايير التالية:[2]

- الوضعية العائلية، تكون الأولوية للأشخاص في وضع عائلي صعب.
- الوضعية الاجتماعية، تكون الأولوية للأشخاص في وضع اجتماعي صعب.
- الشهادة في التخصص المطلوب.
- أقدمية الطلب أي تكون الأولوية للمتحصل على شهادة التخرج بسنة 2010 على المتحصل عليها سنة 2016 مثلا.

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

❖ بعدها تتم عملية انتقاء الهيئات المستقبلة حسب المعايير التالية:[1]

- نشاطات ملائمة ومكيفة ومؤهلة.
- التأطير النوعي للمستفيد من الجهاز.
- قرب الهيئة المستقبلة من مقر إقامة المستفيد.
- تكوين المستفيد.

وطبقا للمعايير سابقة الذكر يتم توقيع عقد الإدماج الاجتماعي للمستفيدين من جهاز الإدماج من قبل كل من المديرية والهيئة المستفيدة، هناك حالات لا تمر على المعايير سابقة الذكر حيث يتم توقيع العقد مباشرة بين المديرية والهيئة المستقبلة بعد تحديد المستفيد من قبل الهيئة المستقبلة.

❖ استفادت ولاية برج بوعريريج في إطار برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، من منح خاصة بكل من الجامعيين والتقني السامي، حيث حددت فترة الدراسة من سنة 2010 إلى 2016، وذلك موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): توضيح الحصص الممنوحة لبرنامج ادماج حاملي الشهادات من سنة 2010 إلى 2016[2]

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

البرنامج	الممنوحة الحصة		الحصة التي تم تنصيبها		الحصة المتبقية	
	جامعي	تقني سامي	جامعي	تقني سامي	جامعي	تقني سامي
2010	610	262	575	156	35	106
2011	870	87	869	87	01	00
2012	205	25	204	21	01	04
2013	720	480	631	126	89	354
2014	1026	120	941	120	05	00
2015	1010	100	970	93	40	07
2016	09	00	09	00	00	00

من خلال الجدول نلاحظ أن الحصة الممنوحة للجامعين أكبر من حصة التقني السامي، هذا راجع إلى أن متخرجي جامعات عددهم كبير مقارنة بتقني السامي، بالإضافة إلى أن تخصصات الجامعيين أكثر طلب في سوق العمل بدليل الحصص المتبقية بسنة 2010-2013. في حين الجامعي الباقي قليل جدا مقارنة بالحصص الممنوحة، على خلاف الحصص المتبقية بالنسبة لتقني السامي فهي متقاربة نوعا ما بالحصص الممنوحة، كما أن الحصص الممنوحة للجامعيين في كل من سنة 2014 و2015 مرتفعة مقارنة بالسنوات الأخرى أين نجد سنة 2016 تسعة مناصب فقط في حين تقني سامي صفر.

يمكن القول أنه هناك تذبذب في منح الحصص وهذا راجع للوضاع الاقتصادية للدولة، فبالنسبة للسنوات التي كانت فيها الحصص الممنوحة مرتفعة يمكن ارجاع الأمر الى أن الدولة كانت مرتاحة اقتصادية، بالإضافة الى التخوف من موجة الثورات الربيع العربي ونشوب الفوضى في البلاد، أما بالنسبة لسنة 2016 التي كانت حصة جامعيين تسعة فقط في حين التقنيين لا شيء هي راجعة للأسباب التالية:

- مرحلة التقشف التي تمر بها الدولة، وهذا ما أثر على ميزانية المديرية وكذا على المبالغ الممنوحة لبرامج التشغيل.
- ورود فكرة ضم برنامج ادماج حاملي الشهادات لبرنامج عقود ما قبل التشغيل.

- بالنسبة للمناصب التي لم يتم استغلالها في ولاية برج بوعريريج يعود لأحد الأسباب التالية:

- عدم توفر التخصصات التي تحتاجها الهيئات الإدارية والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.
- عدم احتياج الهيئات الإدارية والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة لموظفين أي عدم توفر مناصب شاغرة.
- بسبب استهتار المستفيد وعدم قيامه بالإجراءات اللازمة لتنصيبه
- في حالة تنازل المستفيد عن منصبه.
- أو بسبب قرار وزاري القائل بانتهاء فترة المخصصة لتوقيع العقود وتنصيب المستفيدين.

2. جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي: أنشئ الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي 09/305 المؤرخ في 10 سبتمبر 2009، يهدف هذا الجهاز إلى: [1]

- إدماج الاجتماعي لشباب بدون دخل في حالة هشاشة اجتماعية، لاسيما الذين يتعرضون للتسربات المدرسية.
- تثمين نشاطات التنمية ذات المصلحة المحلية لاسيما في البلديات والهيئات التي تعاني من عدم التغطية الكافية لنشاطاتها.
- محاربة الفقر والتهميش.
- الاستفادة من التغطية الاجتماعية.

لكل راغب في الالتحاق بالجهاز لابد من تكوين ملف المتضمن للشروط التالية:[2]

- السن من 18 الى 40 سنة
- 2 شهادة الميلاد واحدة أصلية.
- 2 شهادة عائلية أو فردية.
- 2 صور شمسية.
- شهادة عدم الانتساب للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للأجراء.
- صورة لبطاقة التعريف الوطني مصادق عليها.

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

- صورة للشهادة أو دبلوم مصادق عليه ان وجد.
- صك بريد مشطوب.

بعد حصول المديرية على حصة في جهاز النشاط الاجتماعي تقوم بوضع اعلان ليتقدم كل راغب في الالتحاق بالجهاز بوضع الملف ضمن الشروط السابقة الذكر، بعدها تقوم اللجنة المختصة (سابقة الذكر) بدراسة ملفات طالبي العمل وترتيبها حسب معايير المترشحين (سابقة الذكر) بالإضافة إلى: [1]

- السن.
- مدة البطالة.
- المستوى الدراسي.

أما بالنسبة لعملية انتقاء الهيئات المستقبلة تخضع هي الأخرى للمعايير السابقة الذكر، ليتم في الأخير إبرام الاتفاقية بين كل من مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية والهيئة المستقبلة لصالح المستفيدين من جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي.

❖ استفادت ولاية برج بوعريريج بمنحة لصالح نشاطات الإدماج الاجتماعي، محددة لفترة الدراسة من سنة 2010-2016، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): لتوضيح الحصص الممنوحة لبرنامج الإدماج الاجتماعي من سنة 2010 إلى 2016.[2]

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

السنة	الحصة الممنوحة	الغلاف المالي المخصص
2010	1203	246.682.080.00 دج
2011	1570	345.755.520.00 دج
2012	700	217.252.800.00 دج
2013	50	13.404.960.00 دج
2014	190	37.133.280.00 دج
2015	250	38.520.000.00 دج
2016	12	/

بعد تلقي المديرية الحصة الممنوحة لجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي تقوم بتوزيعها على بلديات الولاية ليتم الاستفادة منها على مستوى كل الولاية، وهي موضحة بالملاحق أين تم تزويدي بالحصص الموزعة على أربعة وثلاثون (34) بلدية على مستوى ولاية برج بوعريريج لكل من سنة 2010، 2011، 2012 فقط، حيث نلاحظ أن بلدية برج بوعريريج حصلت على أكبر حصة وهي مئة وأربعون (140) سنة 2010 وحصة مئة وعشرون (120) سنة 2011 وحصة مئة وخمسون (150) سنة 2012 في حين نجد بلديات أخرى حصصها ما بين سبعون (70) و أربع (4) حصص فقط من سنة 2010 إلى 2012، يرجع السبب إلى أن بلدية برج بوعريريج تحصل على أكبر نسبة في توزيع الحصص إلى أنها ذات كثافة سكانية مرتفعة مقارنة بالبلديات الأخرى.

نلاحظ أن الحصة الممنوحة في كل من سنتين 2010-2011 مرتفعة عن بقية السنوات كذلك بالنسبة للمبلغ الممنوح، هذا راجع لأن الدولة كانت منتعشة اقتصاديا بالإضافة إلى أن هذا البرامج استحقاقاته منخفضة مقارنة بالبرامج الأخرى، حيث يتقاضى المندرج ضمن هذا البرنامج مبلغ شهري يقدر ب 5.400 دج فقط.

إلا أنه في سنة 2013 كانت منخفضة إما في سنة 2016 شبه معدومة اثنا عشر(12) فقط، وهذا راجع لحالة التقشف التي تمر بها الدولة، هذا ما تم تصريح به على مستوى المديرية، بالإضافة إلى ورود فكرة ضم هذا الجهاز إلى جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعيالذي يتم تسيير بالتنسيق بين كل من مديرية التشغيل والوكالة لدعم تشغيل الشباب.

3. احتياجات المديرية وصعوبات المعترضة لها:

مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج كأي مؤسسة عمومية تختالها احتياجات، كما تعترضها مجموعة من الصعوبات التي تقلل من فاعليتها للقيام بالمهام الموكلة إليها على أكمل وجه، فمن بين احتياجات المديرية والنقائص التي تعاني منها نذكر:[1]

- نقص التأطير بالمصلحة المساعدة الاستعجالية الاجتماعية، مما أثر على عملية التكفل بالأشخاص المقيمين.
- نقص في عدد مؤطري الأقسام المدمجة، مما أثر على عملية التكفل بالأطفال المتواجدين في القسام خاصة مع تسجيل تزايد في عددهم.
- نقص اليد العاملة في المؤسسات التابعة للقطاع خاصة بالنسبة لعمال النظافة والحراسة، مما أثر على منظر المؤسسة.
- نقص المندوبين على مستوى المحاكم التدخل على مستوى الجهات القضائية المتخصصة لرفع اليد على الطفولة المسعفة.

أما بالنسبة للصعوبات التي تواجه المديرية نذكر:

- رفض بعض الأولياء وضع أبنائهم في النظام الداخلي في المؤسسات المتخصصة خاصة الذين يقطنون في المناطق النائية البعيدة عن مقر تواجد المؤسسة، لذا تم الاقتراح من طرف المديرية منح حافلات نقل إضافية لاستغلالها في نقل الأطفال المسجلين على مستوى المراكز.
- عدم التمكن من تفعيل صندوق النفقة بسبب تأخر المراقب المالي في التأثير على بطاقات الالتزام الخاصة بالمستفيدات.

4. آفاق المديرية واحتياجاتها لسنة 2017:

تطمح مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بولاية برج بوعريريج لتفعيل أدوارها في نطاق المهام الموكلة اليها لتحقيق التنمية على مستوى الولاية ومن بين طموحاتها نذكر: [2]

- إضفاء البعد الاستراتيجي للقطاع من خلال خلق مشاريع تنموية بالمناطق النائية خاصة تلك الموجهة لفئة الشباب والأطفال.

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

- تفعيل النشاط التضامني وخلق ديناميكية أكبر في مجال التكفل بالمواطنين المتواجدين في وضعية هشاشة اجتماعية واقتصادية.
- ترقية الشراكة مع الحركة الجمعوية من خلال مرافقتها في تمويل وتجسيد مشاريعها خاصة تلك التي تتوافق مع استراتيجية القطاع.
- إيجاد آليات فعالة لإنشاء مشاريع تنموية مصغرة لفائدة النساء المعوزات على مستوى القرى النائية والمداشر.
- تفعيل اللجنة الولائية المكلفة بترقية المرأة الريفية من خلال تجسيد برامج تنموية مع مختلف القطاعات المعنية.

أما بالنسبة لاحتياجات مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بولاية برج بوعريريج لسنة 2017 من برامج التنمية الاجتماعية تمثلت في:[1]

- مئة (100) مشروع لبرنامج الجزائر البيضاء.
- ألف وخمس مئة (1500) منصب لخرجيي الجامعة وحوالي خمس مئة (500) منصب لتقني سامي فيما يخص برنامج ادماج حاملي الشهادات.
- بالنسبة لبرنامج منحة الادماج الاجتماعي تطالب المديرية بخمس مئة (500) منصب.
- مئتان (200) مشروع لبرنامج أشغال المنفعة العامة ذات كثافة اليد العاملة.
- أما برنامج التنمية الاجتماعية تحتاج الولاية عشر (10) مشاريع.

[1] المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في الفصل نصل، إلى أن مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي بالدرجة الأولى تهتم بفئات المجتمع الهشة والضعيفة، من الأطفال السعفين، المراهقين في وضع صعب، ذوي الاحتياجات الخاصة، نساء في وضع صعب والمسنين، كما تم تكليفها بتنفيذ وتسيير برامج التشغيل من بينها برنامج إدماج حاملي الشهادات الذي يعمل على فتح الباب لخرجيي الجامعات ومعاهد التكوين للولوج عالم الشغل، من خلال إكسابهم معارف وخبرات، وبرنامج الإدماج الاجتماعي الذي يضم الشباب ذوي التعليم متوسط أو خرجيي التكوين، وحتى الشباب الذين بدون مستوى دراسي أو تكوين، لحمايتهم من الشارع وتابعاته الوخيمة.

إن كل من البرنامجين يحققان نوع من تخفيف البطالة والفقر، وتراجع الفقر بصفة عامة، لكن هناك نظرة أخرى ترى أن كل منهما حل مؤقت لا يحقق المطالب المستمرة للشباب، مما ترك الباب مفتوح لمزيد من الاستراتيجيات التي قد تشبع رغبات وحاجات هذه الفئة.

وبالنظر إلى الواقع نرى أن الأشخاص الذين يتلقون المساعدة والدعم من محيطهم لا يعانوا من مشكل البطالة، على خلاف الأشخاص الذين لا يملكون أي مساعدة أو دعم.

وبصفة عامة يمكن القول أن مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن ساهمت في تحقيق التنمية المحلية، من خلال اهتمامها بكل فئات المجتمع المحلي الذين يعيشون في أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة.

الخاتمة

ركزت هذه الدراسة على محاولة فهم كل من سياسة التشغيل والتنمية المحلية والربط بينهما، فسياسة التشغيل من السياسات التي تتبناها الدول لأسباب محددة من تقليص البطالة، تنظيم سوق العمل وتحسين مستوى معيشة المواطن، لتحقيق أهداف الوصول إلى التنمية المحلية الشاملة، معتمدة في ذلك على نوعين من السياسات الإيجابية منها والسلبية، وقد حددت منظمة العمل الدولية سبعة مراحل لتصل الدولة من خلالها لسياسة تشغيل ناجحة.

والتنمية المحلية كمصطلح سابق الدراسة يهدف لتحقيق احتياجات الأفراد عن طريق البرامج والسياسات من بينها سياسة التشغيل، التي تعتبر جزء من التنمية المحلية، تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص الشمولية، الاستمرارية وعملية إدارية واعية ومخططة، تعتمد على مجموعة من الركائز لضمان تحقيق البرامج التنموية للوصو ل إلى العوامل المؤثرة على التنمية المحلية، التي تفرض مجموعة من الأهداف لسن قرارات صائبة تحقق التنمية المحلية.

الجزائر من الدول النامية التي سعت للنهوض بجميع مجالات الحياة خاصة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهذا هو السبب الرئيسي لتبنيها جملة من برامج التشغيل المتنوعة، من برامج التشغيل الذاتي، التشغيل المباشر وجهاز الورشات، ليشمل جميع شرائح المجتمع، شهدت هذه البرامج صعوبات وعراقيل، إلا أن الباحثين والمهتمين بهذا المجال طرحوا جملة من آليات التفعيل، دون إغفال إسهامات هذه البرامج في كل من المجال الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي.

وللتعمق في برامج التشغيل ونظرا إلى واقعها المحلي، خصصت الدراسة الميدانية بدراسة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج، وهي من الهيئات المسؤولة على تنفيذ مجموعة من برامج التشغيل على المستوى المحلي، ومن خلال دراسة كل من برنامج إدماج حاملي الشهادات وبرنامج الإدماج الاجتماعي أي برامج التشغيل المباشر، يبقى المنتسب لهذه البرامج يعيش حالة الغموض على مستقبله المهني في ضوء عدم وجود مؤشرات حقيقية للتكفل بهم، كما أن المنح المخصصة لبرامج التشغيل خاضعة لتقلبات أسعار البترول والظروف السياسية التي تعيشها البلاد.

وما يمكن استخلاصه من الدراسة هو:

- أن سياسة التشغيل هي أسلوب وسياسة تبرمجها الدولة للتخفيف من البطالة وتوفير فرص عمل للشباب.

- أن التنمية المحلية أهم وأسمى الأهداف التي تسعى الدولة الجزائرية للوصول إليها من خلال تبني سياسات تشغيلية ناجحة.
- نجد أن التنوع في سياسات التشغيلية وبرامجها أدى لاستفادة بعض فئات المجتمع من الامتيازات الموضوعة سواء لخرجي الجامعات أو فئات بدون مستوى دراسي.
- كما توصلت إلى إسهامات سياسة التشغيل في كل من المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال اهتمامها بمختلف شرائح المجتمع المحلي، كما تعمل على تحقيق الأهداف المسطرة من برامج التشغيل من خلال احتوائها للشباب البطال، عن طريق تنظيم عروض العمل وذلك حسب التخصص والمؤهل بالتنسيق مع أرباب العمل.

ولتفعيل برامج وسياسات التشغيل وجعلها أكثر فاعلية ونجاعة في مكافحة البطالة وتحقيق التنمية المحلية، لابد على الدولة الجزائر ية أن تراعي النقاط التالية:

- إعادة النظر في برامج التشغيل الحالية وتحديد مكامن القوة والضعف وإصلاح ما يمكن إصلاحه.
- لابد من إشراك الفاعلين في عالم الشغل عند وضع برامج التشغيل.
- لابد من تحقيق التوافق بين التعليم ومتطلبات سوق العمل.
- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية، عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، إضافة إلى تشجيع الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى النساء من خلال برامج المسطرة من طرف الدولة مثل CNAC، ANJEM.
- تحسين المحيط وإنجاز مشاريع الري، أي الاهتمام بالمجال الفلاحي وكذلك البيئي.
- فتح المجال أمام الشباب للإستثمار وبالتالي ترقية المجتمع.
- إجاد مناصب شغل رسمية ودائمة للمتعاقدين بعد انتهاء مدة العقد.
- ضرورة التنوع في قطاعات التشغيل لخلق مناصب شغل جديدة.

وفي الأخير إن انتهاج السياسة التشغيلية في الجزائر بطريقة مدروسة وسليمة ستساهم في دفع عجلة التنمية المحلية، مما يؤدي إلى الاستقرار الذي يجلب التقدم والتطور خاصة السياسي الذي من شأنه أن يوسع المشاركة السياسية، وبالتالي المساهمة في التطوير والتغيير في جميع مجالات وعلى كل المستويات.

قائمة المراجع

- **المصادر:**

القرآن الكريم

- سورة النساء الآية 36.
- سورة إبراهيم الآية 07.
- سورة النـمل الآية 19.

الحديث والسنة

1- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

2- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج 3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

3- بدوي أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الإدارية إنجليزي، فرنسي، عربي**، ط 2، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1994.

- **الكتب:**

1- الجمل عبد العظيم، **دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الإقتصادية المعاصرة**، ط 1، القاهرة: دار الشروق، 2001.

2- الفارس عبد الرزاق، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001.

3- العيسوى إبراهيم، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ط 2، القاهرة: دار الشروق، 2001.

4- إيزيتا عوض، **سياسة التشغيل الوطنية دليل استرشادي**، ترجمة/ يوسف القريوتي، القاهرة: مكتب منظمة العمل الدولية، 2014.

5- بن شهرة مدني، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)**، الأردن: دار الحامد، 2008.

6- رشاد أحمد عبد اللطيف، **التخطيط للتنمية**، مصر: المكتب الجماعية، 2002.

7- رعد سامي و التميمي عبد الرزاق، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط 1، عمان: دار دجلة، 2008.

8- زويلف محمد حسن، **التنمية الإدارية والدول النامية**، ط 1، عمان: دار مجدلاوي، 1993.

9- عادل هواري وآخرون، **قضايا التغيير والتنمية الإجتماعية**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998.

10- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية: دار الجامعية، 2001.

11- عودة المعاني أيمن، **الإدارة المحلية**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010.

12- قريشي مدحت، **إقتصاديات العمل**، ط 1، الأردن دار وائل للنشر، 2007.

13- مسعد الفاروق حمودة ومنال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**، الإسكندرية: مكتب الجامعي الحديث، 2001.

- **البحوث العلمية:**

1- بوضياف مصطفى، **تحديات التشغيل في سوق العمل**، برامج التدريب (خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، المركز الدولي للتدريب، منظمة العمل الدولية، 30 نوفمبر -3 ديسمبر2008.

2- حمدي علي، **تنظيم وتطوير أسواق العمل**، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، دوحة،16/15 نوفمبر2008.

3- معين محمد رجب وأحمد فاروق الفرأ، **سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق**، فلسطين: جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، ديسمبر 2009.

4- وديع محمد عدنان، **المعنى الضيق لسياسات التشغيل**، المعهد العربي للتخطيط.

- **المجلات:**

1- الحسن محمد عبد الرحمان، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.

2- دادان عبد الغاني وبن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

3- رواب عمار وصباح العربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 15، 2012.

4- مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2001، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

5- نصر عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، العدد جوان 2008.

- **المداخلات العلمية:**

1- بن فرحات ساعد، " فعالية سياسة التشغيل في الجزائر"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013.

2- بوزار صفية، "فاعلية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1999-2004"، مداخلة مقدمة ضمن فاعليات الملتقى الدولي الذي نظمته جامعة تيبازة، الموسم بعنوان: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل البطالة، يومي 9/8 ديسمبر 2014.

3- غالم عبد الله، " إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الموسم بعنوان: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

4- غلاب فاتح وميمون طاهر،" سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الذي نظمنه كلية العلوم الإقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الموسم بعنوان: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

5- قومي عبد الحميد وعايب حمزة، "سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فاعليات الملتقى الدولي الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الموسم بعنوان: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 16/15 نوفمبر 2011.

- **المذكرات والأطروحات:**

1- أديوش دحماني محمد، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، 2012-2013.

2- بن طجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2009-2010.

3- بوفالة الياس، **إصلاحات الجمعات المحلية في ظل قانون 11-10 ودورها في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014.

4- جباري عبد الرزاق، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،2014-2015.

5- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،2010-2011.

6- شاوش أخوان جهيدة، **المجتمع المدني والتنمية المحلية جمعيات الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الأدب والعلوم الإجتماعية، 2003-2004.

7- شباح رشيد، **ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت،** مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012.

8- فيشوش خليل، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية سيدي عامر بالمسيلة،** مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015.

9- فيلالي خديجة، **دور جماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية بوسعادة،** مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013.

10- قادية عبد الله، **الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر** أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، كلية الحقوق، 2010-2011.

11- قلقول سميحة، **التنمية المحلية كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،** مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016.

12- مكاك ليلى، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية،** مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع البيداغوجي، 2010-2011.

13- نعوم عبد اللطيف، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)،** مذكرة ماجستير، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.

14- ونية رابح أشرف رضا، **معوقات التنمية المحلية دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة،** مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد علوم الإجتماع،1998-1999.

- **المواقع الإلكترونية:**

1- جزان نزار مؤيد،" محاضرات في التنمية السياسية"، يوم25-6-2014، على الموقع الإلكتروني: **www.ina.edu-sylrdl-imade/file** تم تصفحه يوم: 27-2-2017.

2- زايد مراد، "دور سياسات التشغيل في القضاء على البطالة في الجزائر –حالة وكالة الوطنية للتشغيل"، جامعة الجزائر 3، يوم 5-2012، على الموقع الإلكتروني **www.iefpedia.com** تم تصفحه يوم: 21-10-2016.

3- سنيمة نعيمة، "التنمية السياسية قراءات في آليات ومداخل والنظريات الحديثة"، مركز نور، 17-10-2012، على الموقع الإلكتروني: **www.ainoo.seiarricle.asp?id=173489** تم تصفحه يوم:27-2-2017.

4- غانم هاجر وبودراع أمينة، "تجربة الجزائر في القضاء على البطالة، دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة"، جامعة مسيلة، يوم 5-2012 على الموقع الإلكتروني **www.iefpedia.com**تم تصفحه يوم:21-10-2016.

5- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، على الموقع الإلكتروني **www.msfcf.gov.dz**تم تصفحه يوم:8 أفريل 2017.

- **المقابلة:**

1- مقابلة مع السيد ثابت مفتاح، رئيس مصلحة ترقية التشغيل والإدماج المهني، بمديرية التشغيل لولاية برج بوعريريج، بتاريخ: 19-30 مارس/06 أفريل 2017.

2- مقابلة مع السيد دهيمي عبد القادر، رئيس مصلحة الإدارة العامة بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج، بتاريخ: 23-26 مارس 2017.

3- مقابلة مع السيد سعدي عمار، رئيس مصلحة برامج التنمية الإجتماعية -مكلف – بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج، بتاريخ: 26-27-29-مارس/02 أفريل 2017.

4- مقابلة مع السيدة ع.ح موظفة بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج (رفض إعطاء المعلومات الشخصية)، بتاريخ: 09 أفريل 2017.

5- مقابلة مع السيدة فارسي آسيا، مكلفة بتسيير مصلحة التضامن والحركة الجهوية، بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج، بتاريخ: 09 أفريل 2017.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عـــــــــــــــنوان الجـــــــــــدول	الصفحة
01	توضيح الحصص الممنوحة لبرنامج إدماج حاملي الشهادات من سنة 2010 إلى 2016 لولاية برج بوعريريج	62
02	توضيح الحصص الممنوحة لبرنامج الإدماج الاجتماعي من سنة 2010 إلى 2016 لولاية برج بوعريريج	65
الرقم	**عـــــــــــــــنوان الشكـــــــــــــــل**	**الصفحة**
01	الخطوات السبع لعملية صنع سياسات التشغيل	19
02	الهيكل التنظيمي لمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج	53

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتويات

الإهداء

شكر وتقدير

مقدمة.....أ

الإشكالية .....أ

التساؤلات.....أ

فرضيات الدراسة.....ب

أهمية الدراسة العلمية والعملية.....ب

مبررات اختيار الموضوع.....ب

أهداف الدراسة العلمية والعملية.....ج

الدراسات السابقة .....ج

الإطار المنهجي.....د

الإطار المفاهيمي.....هـ

مجال الدراسة.....و

صعوبات الدراسة.....ز

تقسيم الدراسة.....ز

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد.....10

المبحث الأول: المفاهيم المتعددة لسياسة التشغيل.....11

المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل.....11

فهـــــرس المحتويات

المطلب الثاني: دواعي الاهتمام بسياسة التشغيل.....14

المطلب الثالث: أنواع وأهداف سياسة التشغيل.....16

المطلب الرابع: صياغة سياسة التشغيل.....17

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية.....21

المطلب الأو ل مفهوم التنمية والتنمية المحلية.....22

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية ومقوماتها.....26

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية.....29

خلاصة الفصل.....31

الفصل الثاني: سياسة التشغيل وعلاقتها بالتنمية المحلية

تمهيد.....33

المبحث الأول: سياسة التشغيل في الجزائر.....34

المطلب الأول: برامج و أجهزة التشغيل في الجزائر.....34

المطلب الثاني: معوقات سياسة التشغيل في الجزائر.....41

المطلب الثالث: آليات تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر.....42

المبحث الثاني: إسهامات سياسة التشغيل في التنمية المحلية.....44

المطلب الأول: إسهام سياسة التشغيل في المجال الاقتصادي.....44

المطلب الثاني: إسهام سياسة التشغيل في المجال الاجتماعي.....45

خلاصة الفصل.....47

فهـــــرس المحتويات

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج ـــــ

تمهيد.....49

المبحث الأول: تقديم مكان الدراسة.....50

المطلب الأول: تعريف مديرية النشاط الاجتماع والتضامن.....50

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن.....51

المطلب الثالث: مهام مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن 54

المبحث الثاني: مصادر تمويل نشاطات مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن.....56

المطلب الأول: مصادر حكومية.....56

المطلب الثاني: تأثيرات سياسة التشغيل الفعلية على واقع التنمية المحلية بولاية برج بوعريريج.....57

خلاصة الفصل.....68

الخاتمة.....70

قائمة المراجع.....73

قائمة الجداول والأشكال.....81

الملاحق.....83

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية برج بوعريريج

مديرية النشاط الإجتماعي و التضامن

برنامج 2010 تكميلي

جـــدول خـــاص بتوزيـــع الحـــــصة الخاصة

ببرنامج نشاطات الإدماج الإجتماعي على بلديات الولاية

الرقـــم	البلديـــة	حصة البلديـــة	حصة الدائرة
1	برج بوعريريج	140	140
2	مجانة	15	52
3	البياشير	15	
4	حسناوة	15	
5	ثنية النصر	7	
6	عين تاغروت	10	20
7	تكستار	10	
8	جعافرة	10	40
9	تفرق	10	
10	الماين	10	
11	القلة	10	
12	بئر قاصد علي	15	45
13	خليل	20	
14	سيدي مبارك	10	
15	رأس الوادي	20	34
16	أولاد براهم	10	
17	عين تسرة	4	
18	زمورة	15	35
19	تسامرت	10	
20	أولاد دحمان	10	
21	منصورة	15	60
22	سيدي براهيم	5	
23	المهير	15	
24	بن داود	15	
25	حرازة	10	
26	برج الغدير	20	60
27	العناصر	10	
28	بليمور	10	
29	غيلاسة	10	
30	تقلعيت	10	
31	الحمادية	15	45
32	القصور	10	
33	العش	10	
34	الرابطة	10	
المجموع الجزئي			531
الحصة الممنوحة لمديرية النشاط الإجتماعي و التضامن			20
الحصة المصالح الولاية (مديرية الإدارة المحلية)			20
الحصة الممنوحة لتطبيق الإتفاقية المبرمة مع وزارة العدل			15
المجموع الكلي للحصة			586

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية برج بوعريريج

مديرية النشاط الإجتماعي و التضامن

برنامج 2011

جـــدول خـــاص بتوزيـــع الحـــــصة الخاصة

ببرنامج نشاطات الإدماج الإجتماعي على بلديات الولاية

الرقـــم	البلديـــة	حصة البلديـــة	حصة الدائرة
1	برج بوعريريج	120	120
2	مجانة	60	190
3	اليشير	60	
4	حسناوة	50	
5	ثنية النصر	20	
6	عين تاغروت	40	70
7	تكستار	30	
8	جعافرة	30	90
9	تفرق	20	
10	الماين	20	
11	القلة	20	
12	بئر قاصد علي	50	150
13	خليل	60	
14	سيدي مبارك	40	
15	رأس الوادي	80	120
16	أولاد براهم	20	
17	عين تسرة	20	
18	زمورة	40	110
19	تسامرت	20	
20	أولاد دحمان	50	
21	منصورة	60	180
22	سيدي براهيم	20	
23	المهير	40	
24	بن داود	40	
25	حرازة	20	
26	برج الغدير	70	220
27	العناصر	40	
28	بليمور	40	
29	غيلاسة	40	
30	تقلعيت	30	
31	الحمادية	60	180
32	القصور	40	
33	العش	40	
34	الرابطة	40	
	المجموع الجزئي		1430
	الحصة الممنوحة لمديرية النشاط الإجتماعي و التضامن		90
	الحصة المصالح الولاية (مديرية الادارة المحلية)		30
	الحصة الممنوحة لتطبيق الإتفاقية المبرمة مع وزارة العدل		20
	المجموع الكلي للحصة		1570

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية برج بوعريريج

مديرية النشاط الإجتماعي و التضامن

برنامج 2012

جـــدول خـــاص بتوزيـــع الحـــــصة الخاصة

ببرنامج نشاطات الإدماج الإجتماعي على بلديات الولاية

الرقـم	البلديـة	حصة البلديـة	حصة الدائرة
1	برج بوعريريج	150	150
2	مجانة	20	60
3	البياشير	15	
4	حسناوة	15	
5	ثنية النصر	10	
6	عين تاغروت	10	20
7	تكستار	10	
8	جعافرة	15	45
9	تفرق	10	
10	الماين	10	
11	القلة	10	
12	بئر قاصد علي	15	45
13	خليل	20	
14	سيدي مبارك	10	
15	رأس الوادي	30	44
16	أولاد براهم	10	
17	عين تسرة	4	
18	زمورة	15	35
19	تسامرت	10	
20	أولاد دحمان	10	
21	منصورة	20	70
22	سيدي براهيم	5	
23	المهير	15	
24	بن داود	20	
25	حرازة	10	
26	برج الغدير	20	60
27	العناصر	10	
28	بليمور	10	
29	غيلاسة	10	
30	تقلعيت	10	
31	الحمادية	30	60
32	القصور	10	
33	العش	10	
34	الرابطة	10	
المجموع الجزئي			589
الحصة الممنوحة لمديرية النشاط الإجتماعي و التضامن			61
الحصة المصالح الولاية (مديرية الإدارة المحلية)			30
الحصة الممنوحة لتطبيق الإتفاقية المبرمة مع وزارة العدل			20
المجموع الكلي للحصة			700

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية برج بوعريريج

مديرية النشاط الإجتماعي و التضامن

برنامج 2013-2014-2015-2016

جـــدول خـــاص بتوزيـــع الحـــــصة الخاصة

ببرنامج نشاطات الإدماج الإجتماعي على بلديات الولاية

الرقم	الحصة الممنوحة	السنة
1	50	2013
2	190	2014
3	250	2015
4	12	2016

Etat physique du programme PID

Année	Quotas		Placements		Reliquats	
	Universitaire	T-S	Universitaire	T-S	Universitaire	T-S
2010	610	262	575	156	35	106
2011	870	87	869	87	01	00
2012	205	25	204	21	01	04
2013	720	480	631	126	89	354
2014	1026	120	941	120	85	00
2015	1010 / 1014(s n)	109	970	93	40	07
2016	09	00	09	00	00	00

نموذج لأسئلة المقابلة:

1. ما هو مستوى التعليم، التخصص وسنة التخرج؟

.....

2. هل عانيت من مشكل البطالة؟

.....

3. هل أثرت البطالة على أوضاعك الاجتماعية والاقتصادية؟

.....

4. ما نوعية المشاكل التي واجهتك بعد التخرج؟

.....

5. ماهي الطريقة التي استعملتها في البحث عن العمل؟

.....

6. ما نوع البرنامج الذي استفدت منه؟

.....

7. كيف تم إلتحاقك به؟ وكم دامت فترة العمل؟

.....

8. هل كان الأجر مناسبا؟ هل إكتسبت معارف؟

.....

9. كيف تم ترسيمك؟

.....

10. هل المنصب الذي نصبت فيه يناسب تخصصك؟

.....

11. ما هو رأيك في البرنامج الذي استفدت منه؟

.....

12. ما هو رأيك في برامج التشغيل التي تبنتها سياسة التشغيل في الجزائر؟

ملخص:

تعتبر سياسة التشغيل من بين أهم السياسات الدافعة بعجلة التنمية لكافة الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، من خلال سعيها لتقليص نسبة البطالة، تنظيم سوق العمل وتحسين مستوى معيشة المواطن بتضييق فجوة الفقر، لذلك فإن الهدف من هذه الدراسة هو معالجة موضوع سياسة التشغيل التي تبنتها الجزائر، من خلال تحديد اسهاماتها في تحقيق التنمية المحلية في كل من المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وللتعمق أكثر تمت دراسة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية برج بوعريريج كهيئة محلية مسؤولة على تنفيذ مجموعة من برامج التشغيل مع تحديد الفترة خلال 2010-2016، للتعرف على كيفية تنفيذ برامج التشغيل وطرق استفاد المواطنين منها.

الكلمات المفتاحية:

السياسة، التشغيل، البطالة، سوق العمل، الفقر، التنمية، التنمية المحلية.

Abstract:

The employment policy is considered the most important driving policy forward the development of all the developed countries and developing countries, by seeking to reduce the unemployment rate, labor market regulation and improve the standard of living by narrowing the poverty gap, so the goal of this study is to address the issue of operation and local development policy in Algeria, through the identification of programs and operating systems adopted by Algeria and determine their contribution to local development in both economic and social fields, and deepen the most studied social activity and solidarity directorate for Bordj Bou Arreridj state, as responsible of the implementation of group of drivers specifying the period during 2010 _ 2016, to learn how to implement programs and operating methods of citizens benefited from them.

Kay Word:

Policy, Empoyment, Unempioyment, Labor market, Poverty, Development, Local development.